



د. عبد السلام سبع الطائي:
شعار إيران الحقيقي
«الفرس قبل القدس»

«يوم التأسيس» السعودي...
صفحات مشرقة
من التاريخ العربي



شؤون إيران



«العدوان الثلاثي»
على العرب



مركز الخليج للدراسات الإيرانية

ALKHALEEJ CENTER FOR IRANIAN STUDIES

Alkhaleej Center for Iranian Studies, is an independent research institution dedicated to providing both research and field studies on Iranian affairs. Its goal for deepen the overall strategic understanding of Iran and to comprehend the current Iranian situation, as well as to investigate potential future developments in the structure of Iran's project, which aims to control the region's resources and export its revolution to neighboring countries.

The center's mission is to achieve a profound understanding of the region in light of Iran's objectives by offering studies on the challenges facing Arab countries, Tehran's interventions in these nations, and the long-term trends of the Iranian regime. Additionally, the center serves as a free platform for individuals to express their opinions on the region and what is being plotted by Iran and its agents, while also seeking solutions to the various problems associated with the aggressive activities of the Iranian regime.

The center operates with objectivity, neutrality, and professionalism, adhering to the highest international standards of excellence through high-quality studies and research to enhance Iranian studies and raise the level of knowledge according to top-tier competitive standards.

Alkhaleej Center was established in 2016, headed by researcher and writer Sherif Abdel Hamid, a specialist in Iranian affairs. The center has two branches: one in London, United Kingdom, and the other in Cairo, Egypt. Since its inception, it has worked to unveil the conspiracies targeting the Arab region and expose Iran's plots to destabilize the region by all means.

Alkhaleej Center, aims to provide research studies for interested individuals, researchers, and decision-makers in the Arab world, to offer a true and objective view of all that concerns Iran, both domestically and internationally. This is with the goal of formulating a unified Arab strategy to counter Iran's expansionist project, aiming to mitigate the negative effects of this project on the Arab nation.

In its operations, the center relies on the efforts of experts and researchers in Iranian affairs to provide in-depth analyses on political, social, economic, and security issues that the Arab region faces from Iran and its proxies in countries under its control, such as Iraq, Syria, Lebanon, and Yemen.

Alkhaleej Center, adopts several strategic goals, including:

Disseminating knowledge about Iranian affairs and reaching the widest possible audience in the Arab world, particularly researchers, academics, and intellectuals.

Preparing books, scientific studies, strategic research, and reports on Iran's domestic affairs and its foreign relations.

Enhancing the ability to predict events according to distinguished academic standards, to confront various strategic challenges.

Accurately monitoring the Iranian situation in all its details and developments.

Publishing written, visual, and audio media on Iranian affairs in several languages, following scientific and ethical publishing standards.

Organizing conferences, building partnerships, and supporting decision-makers.

Establishing a training center focused on Iranian affairs and teaching the Persian language.

Attracting, developing, and qualifying skilled human resources to cover all the center's areas and activities.

Providing a fully supportive technical environment that covers all fields and ensures the smooth, easy, and secure operation of the center's work.

The center, emerging from an Arab base, aspires to reach global horizons, envisioning the future and aiming to contribute to deepening Arab awareness of the current challenges. It seeks to understand the map of future transformations with major strategic dimensions and their implications for the Middle East in general, and the Arab and Gulf regions in particular.

«مركز الخليج للدراسات الإيرانية» هو مؤسسة بحثية مستقلة، تُعنى بتوفير دراسات بحثية وميدانية حول الشأن الإيراني، سعياً إلى تعميق الرؤية الاستراتيجية العامة لإيران، وفهم «الحالة الإيرانية»، الراهنة، فضلاً عن تقصي احتماليات التطور المستقبلية في بنية المشروع الإيراني الهادف إلى السيطرة على مقدرات المنطقة، وتصدير الثورة إلى الجوار الإقليمي.

وتقوم رسالة المركز على تحقيق فهم معمق للمنطقة في ظل تلك الاستهدافات الإيرانية، من خلال توفير دراسات حول التحديات التي تواجه الدول العربية، وتدخلات طهران في هذه الدول، والتطرق إلى الاتجاهات طويلة الأمد لنظام الملالي. كما يُعد المركز منصة حرة لتتيح للأفراد التعبير عن آرائهم حول المنطقة، وما يحاك لها من إيران وعملائها، مع البحث عن حلول لمختلف المشاكل المرتبطة بالأنشطة العدوانية لنظام الملالي.

يتعامل المركز بموضوعية وحيادية وحرفية ويتبع أعلى معايير الإتقان الدولية عبر دراسات وبحوث عالية الجودة، لتعزيز قدرات الدراسات الإيرانية والارتقاء بمستوى المعرفة وفق معايير تنافسية رفيعة المستوى.

وقد تأسس مركز الخليج منذ عام 2016، برئاسة الباحث والكاتب

شريف عبد الحميد، المختص في الشأن الإيراني، وللمركز مقران الأول في لندن، بالمملكة المتحدة، والثاني في القاهرة، جمهورية مصر العربية. وهو

يعمل منذ ذلك التاريخ من أجل كشف النقاب عن المؤامرات التي تستهدف المنطقة العربية، وفضح المخططات الإيرانية لزعزعة استقرارها بكل السبل.

يستهدف «مركز الخليج» توفير دراسات بحثية للمهتمين والباحثين

وَصُنَاع القرار في العالم العربي، من أجل توفير رؤية حقيقية وموضوعية لكل

ما يخص الشأن الإيراني، داخلياً وخارجياً، وذلك بهدف صياغة استراتيجية

عربية موحدة لمواجهة المشروع التوسعي الإيراني، من شأنها الحد من التأثيرات السلبية لهذا المشروع على الأمة العربية.

ويستند المركز، في إطار عمله، إلى جهود خبراء وباحثين في الشؤون الإيرانية، لتوفير تحليلات معمقة حول القضايا السياسية، والاجتماعية،

والاقتصادية، والأمنية التي تواجه المنطقة العربية من قبل إيران وأذرعها في الدول التي تسيطر على مقاليدها، وهي العراق وسوريا ولبنان واليمن.

يتبنى «مركز الخليج» عدداً من الأهداف الاستراتيجية، من بينها:

• إشاعة المعرفة بالشأن الإيراني، والوصول إلى أوسع دائرة ممكنة من الجمهور العربي، وخاصة من الباحثين والجامعيين والمتقنين.

• إعداد الكتب والدراسات العلمية والأبحاث الاستراتيجية والتقارير حول الشأن الداخلي الإيراني، وعلاقات طهران الخارجية.

• تعزيز قدرة التنبؤ بالأحداث وفق معيار أكاديمي متميز؛ لمواجهة التحديات الاستراتيجية على اختلاف أشكالها.

• رصد دقيق للحالة الإيرانية بكامل تفاصيلها ومستجداتها.

• نشر وسائل إعلامية مقروءة ومرئية ومسموعة حول الشأن الإيراني بعدة لغات، وفقاً لمعايير النشر العلمية والأخلاقية.

• تنظيم المؤتمرات وبناء الشراكات ودعم صنّاع القرار.

• إنشاء مركز تدريب حول الشأن الإيراني، وتعليم اللغة الفارسية.

• استقطاب وتطوير وتأهيل الكفاءات البشرية المؤهلة لتغطية كافة مجالات وأنشطة المركز.

• توفير بيئة تقنية مساندة كاملة تغطي كافة المجالات، وتضمن سير العمل بسلاسة وسهولة وأمان.

والمركز، إذ ينطلق من بيئة عربية حاضنة، فإنه يتطلع إلى آفاق العالمية الراحبة، مستشرفاً معالم المستقبل، وطامحاً إلى المساهمة في تعميق الوعي العربي بواقع التحديات القائمة، وإدراك خارطة التحولات المستقبلية ذات الأبعاد الاستراتيجية الكبرى، وانعكاساتها على أوضاع منطقة الشرق الأوسط عموماً، وعلى المجالين العربي والخليجي خصوصاً.





السنة الواحدة (أثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر: 1000 جنيه مصري -
اتحاد بريد عربي: 120 دولاراً أمريكياً -
أوروبا وإفريقيا: 130 دولاراً أمريكياً - أمريكا
وكندا: 170 دولاراً أمريكياً -
باقي دول العالم: 200 دولار أمريكي.

«إبادة شاملة» في غزة... الجرائم مازالت مستمرة

بعد مرور أكثر من 16 شهراً من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لا تزال آلة الحرب الصهيونية الهمجية ترتكب أبشع المجازر في القطاع، مستهدفة المناطق السكنية المكتظة بالسكان، وحاصدة المزيد من الأرواح البريئة، وسط صمت دولي وتخاذل عربي مريب، وعجز من المنظومة الحقوقية عن وقف الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

وبلغت حصيلة الشهداء في غزة منذ بدء الحرب على القطاع في السابع من أكتوبر 2023، حتى مطلع فبراير الحالي، 48271 شهيداً، أغلبيتهم من الأطفال والنساء، فيما بلغ عدد الجرحى 111693 مصاباً. وفي الوقت نفسه، لا يزال عدد مجهول من الضحايا تحت الأنقاض، لا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم.

ويشهد العالم أجمع، يومياً، مواصلة العدوان الإسرائيلي واستمرار الاستهداف الممنهج للمدنيين والأعيان المدنية، وتدمير المرافق الحيوية التي تقدم خدماتها الأساسية لسكان، واستخدام جيش الاحتلال الإسرائيلي الجوع والحصار سلاحين لدفع الفلسطينيين نحو التهجير القسري، ضمن سياسة «إبادة شاملة» تشمل التجويع، والحرمان من المياه والأدوية، وتدمير البنية التحتية الصحية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف.

ولا تعني الإبادة الجماعية القتل الجماعي الفوري للجماعة فحسب، كما يفعل جيش الاحتلال الإسرائيلي في غزة، بل تعني أيضاً تدمير العناصر الأساسية لحياة الجماعة الفلسطينية، بما في ذلك العناصر الثقافية والاجتماعية، الاقتصادية، أو السياسية التي تشكل هذه الجماعة، وذلك بهدف محوها من الوجود.

ويقول القانوني البولندي رافائيل ليمكين، الذي صاغ مصطلح «الإبادة الجماعية»: «لا تعني الإبادة الجماعية بالضرورة التدمير الفوري لأمة ما، بل يقصد بها الإشارة إلى خطة منسقة تضم مختلف الإجراءات التي تهدف إلى تدمير العناصر الأساسية لحياة الجماعات القومية، بهدف القضاء على الجماعات نفسها».

إن القصف العشوائي، والهدم الممنهج للمنازل، ونسف مربعات سكنية، واستهداف مراكز الإيواء والملاجئ والمستشفيات والأطباء، وفرق الدفاع المدني والصحفيين، وحصار المدنيين وحرمانهم من المساعدات الأساسية، أركاناً واضحة لجريمة إبادة جماعية تحدث على مرأى ومسمع من العالم وبدعم أمريكي كامل. وما يحدث من جرائم يومية في غزة، يستوجب فتح تحقيق دولي مستقل في جرائم الإبادة المرتكبة في القطاع، مع التأكيد على ضرورة ملاحقة قادة الاحتلال أمام المحاكم الدولية، بتهمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

ولقد حان الوقت لاتخاذ موقف دولي مما يجري في قطاع غزة وضرورة التدخل لوقف الاعتداءات الصارخة وتفعيل آليات القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف حرب الإبادة خاصة في ظل التحركات التي تضطلع بها الأطراف الإقليمية والدولية لتحقيق التهدئة واستئناف اتساق وقف إطلاق النار، وأهمية تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته القانونية والأخلاقية، والزام (إسرائيل) وقف عدوانها على غزة وفتح المعابر المخصصة لإرسال المساعدات الإنسانية إلى القطاع، وتلبية حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة.

صراع المشاريع الاستعمارية... أين يقف العرب؟



المحتويات



42

«يوم التأسيس» السعودي...
صفحات مشرقة من التاريخ



29

«العثمانية الجديدة»...
أكبر خطر يهدد الشرق الأوسط



21

«الشرق الأوسط الجديد»... هل
يُعيد تنبهاو هندسة المنطقة؟



13

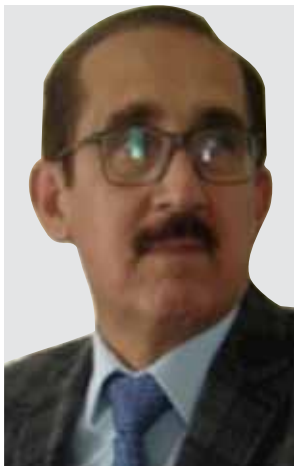
«المشروع العربي» المُضاد...
الفريضة الغائبة

42 «يوم التأسيس» السعودي...
صفحات مشرقة من التاريخ العربي
تقرير يكتبه: شريف عبد الحميد
49 غزة مازالت عصية على التهجير
يوسف شرف الدين
56 كلمة السر... مشروع قناة بن
جوريون
إعداد: رضوى شريف
58 أقوال
رضوى شريف

21 «الشرق الأوسط الجديد»... هل
يُعيد تنبهاو هندسة المنطقة؟
سحر عزوز
25 «المشروع الفارسي»
الاستعماري من الشاه إلى
الملالي
مروان محمود
29 «العثمانية الجديدة»... أكبر
خطر يهدد الشرق الأوسط
إسراء حبيب

10 كيف دخلت المنطقة العربية
«دائرة الاستهداف»؟
إسراء حبيب
13 «المشروع العربي» المُضاد...
الفريضة الغائبة
يوسف شرف الدين
17 الشرق الأوسط على «مأدبة
الذئب»
أحمد النعماني

حوارات وكتاب



54

النظام الديكتاتوري لا
مكان له في إيران
عبد الرحمن كوركي

33

الأكاديمي العراقي
البارز د. عبد السلام
سبع الطائي؛
شعار إيران الحقيقي
«الفرس قبل القدس»



صراع المشاريع الاستعمارية... أين يقف العرب؟

في روايته «الحرب والسلام»، يقول الأديب الروسي الشهير ليو تولستوي عبارة على لسان أحد أبطاله، ربما تفسر واقع العرب الراهن: «إن التاريخ لا يُعلم أي أمة أي شيء، فقط يعاقبها لعدم تعلم دروسه!»

ومنذ عقود، يشهد الشرق الأوسط تنافساً حاداً بين قوى إقليمية ودولية مختلفة، لكل منها مشروعاتها الخاص الذي تسعى لتنفيذه، من أجل تحقيق مصالحها وفرض نفوذها في المنطقة. هذا التنافس تجلى في صراع المشاريع الإيرانية والتركية والإسرائيلية، حيث تسعى كل قوة إلى تعزيز موقعها في المنطقة على حساب الأخرى، مع ملاحظة أن غياب مشروع عربي موحد وقوي أعطى هذه القوى مساحة أكبر للتمدد في قلب العالم العربي، الذي يبدو عاجزاً عن طرح مشروعه الخاص.

لقد كانت هناك دائماً مشاريع تاريخية استعمارية، امتدت من اتفاق «سايكس بيكو» في مطلع القرن الماضي، حتى وصلت في مطلع القرن الحادي والعشرين، وبعد زلزال الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، إلى طرح مشروع «الشرق الأوسط الكبير» ذي الصبغة الأمريكية، الممتد من أفغانستان عبر العراق حتى يصل إلى المحيط الأطلنطي.

ورغم أن الوطن العربي هو المكوّن الأكبر والأكثر تمداً وانتشاراً على قارتي آسيا وأفريقيا بـ22 دولة، وبتعداد سكاني يفوق 450 مليون نسمة، وتحكم الدول العربية في طاقة النفط والغاز الأكبر في العالم، وبالمضائق المائية الأهم على مستوى العالم، وباستثمارات صناديق سيادية تريليونية هي الأكبر في العالم.. رغم ذلك، إلا أننا نفتقد لمكوّن مهم وأساسي، وهو غياب مشروع عربي جامع، يعزز دور ومكانة الردع العربي، ويصهر القوة المشتركة في بوتقة واحدة تنصدي لتطاول وتدخل عبث المشاريع الإقليمية والدولية، من تهديد واستباحة الأمن القومي العربي.

وفي أزمنة سابقة، كانت هناك مشاريع سوفياتية وشيوعية تضاف إلى كل ما سبق في شكل أطماع تأتي كالسيل ولا تجد ما يوقفها. والآن، فإنها تدفع إلى التساؤل عمّا إذا كان هناك مشروع عربي في المنطقة، أو من يريد منهم أن يكون فاعلاً وليس مفعولاً به.

الآن، تتصارع هذه المشاريع الاستعمارية الجديدة فيما بينها لتحقيق أهدافها، فيما يبقى المشروع العربي غائباً عن الساحة، ما يعزز حالة الفوضى والتفكك في المنطقة. وإذا لم



شريف عبد الحميد

تسع الدول العربية إلى استعادة زمام المبادرة، وتوحيد جهودها لمواجهة هذه التحديات، فقد تجد نفسها خارج المعادلة، وهو ما يهدد بمزيد من التدهور في الأوضاع الإقليمية.

إعادة تشكيل الشرق الأوسط

وجه الخطورة هنا، يكمن في تعدد الرؤى والمشاريع الإقليمية والدولية التي يجري طرحها لواقع ومستقبل المنطقة، في ظل غياب مشروع عربي جامع وشامل يستطيع التصدي لتلك الرؤى غير العربية، ويقدم طرحاً بديلاً للحظة الراهنة من عمر المنطقة، ويسهم في صياغة تصور متماسك لمستقبلها من جهة نظر عربية، قادرة على تحقيق مصالح الغالبية الكاسحة من شعوب منطقة الشرق الأوسط.

وثمة وجه آخر لخطورة التحدي الراهن، أن المنطقة واقعة في قلب ساحة تنافس دولي



المخطط الإسرائيلي

يسعى لفرض واقع

جديد على الإقليم

ويضاعف من معدلات

نزيف القوة العربية

غير مسبوق، وفي لحظة إعادة تشكّل للنظام الدولي، بينما جميع القوى الفاعلة في هذا النظام الدولي، سواء تلك التي تسعى للحفاظ على مكانتها المهيمنة، أو القوى الأخرى التي تريد إعادة بناء النظام الدولي وتعزيز دورها في الخريطة الجديدة للنفوذ العالمي، ترى في المنطقة العربية الميدان الأهم لمعركة إعادة تشكيل العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط.

ولعل ما يجري أيضاً في الأراضي الفلسطينية، يمثل بحد ذاته تحدياً لمنظومة الأمن القومي العربي، ليس فقط لخطورة ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من محاولات لتصفية القضية واقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم. وهي محاولة تبدو الأخطر والأكثر تهديداً منذ إعلان قيام دولة الاحتلال، ولكن لأن ذلك المشروع الإسرائيلي المدعوم أمريكياً يتجاوز مجرد محاولة للسيطرة على ما تبقى من أراضي فلسطين التاريخية، ويسعى إلى إعادة فك وتركيب المنطقة جغرافياً وعرقياً وطائفيًا، بصورة تحقق أكبر حضور ممكن للوجود الصهيوني في مستقبل المنطقة، وفرض واقع جديد على دول الإقليم، يضاعف من معدلات نزيف معادلة القوة العربية.

ولم يكن ذلك جديداً، فمنذ قيام دولة الاحتلال عبرت (إسرائيل) عن «مشروع» استعماري استيطاني؛ ولكنّ الزمن ما لبث أن ولد مشاريع أخرى في المنطقة كان منها «المشروع الفارسي» الذي عبرت عنه أقوال إيرانية شهيرة حول السيطرة على أربع عواصم عربية (بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء).

هذا المشروع كان معبراً عن النزعة الإيرانية نحو السيطرة والهيمنة على الإقليم العربي، خصوصاً بعد زلزال ما سُمّي «الربيع العربي». وتجسد ذلك في خلق ميليشيات عسكرية تابعة لنظام الملالي، وخارجة على الدولة الوطنية العربية، تحت أسماء «الحشد الشعبي» و«حزب الله» و«الحوثيون».

وما بات واضحاً للكافة بعد ذلك «الربيع» المزعوم، أنه فتح باب الخلخلة التي جرت في النظام الإقليمي العربي، وفتح مزيداً من الأبواب لمشروع تركي آخر، كان من ضمنه دخول القوات التركية إلى العمق العربي بحجة البحث عن «حزب العمال الكردستاني» في العراق وسوريا؛ كما أن الصلات بين تركيا وحركات الإسلام السياسي كانت كشافاً حديثاً عن عودة «الخلافة الإسلامية»، في ثوب «العثمانية الجديدة».



الطريق نحو إعادة بناء مشروع عربي في ظل الظروف الإقليمية الراهنة ليس مفروضاً بالورود



صراع المشاريع الاستعمارية

والحراك، ولا تنتمي إلى أي مشروع متماسك يحميها، ويعرف تماماً كيف يواجه ذلك المشروع الآخر الخطر واستتالاته وأدواته في المنطقة من دول لقيطة وأخرى متربصة، زرعت كيانات طائفية، وميليشيات مسلحة، لتقويض كل ما هو عربي وإسلامي.

ومن البديهي أن الطريق نحو إعادة بناء مشروع عربي في ظل الظروف الإقليمية الراهنة ليس مفروضاً بالورود، لكن توافر الإرادة السياسية وبناء شراكات عربية ناجحة على غرار الشراكة «المصرية-الخليجية»، يجعلنا نأمل أن يكون الغد أفضل من اليوم، ومستقبل المنطقة أكثر قدرة على التعافي من جراح واقعتها الراهنة.

الخليج، الطرف الأقل تأثيراً في معادلات التوازن الإقليمي. ولن يتغير الواقع، إلا بوجود مشروع عربي يوازن ويردع.

غياب المشروع العربي الرسمي لا يجعل الدول العربية في ذيل القائمة فحسب، بل يجعلها مهددة وأيلة للسقوط بأي لحظة. ويفسح المجال للدول الأخرى ومشاريعها السياسية والاقتصادية والطائفية فرصة لتهديد أمن واستقرار واقتصاد الدول العربية برمتها، بل والنسيج الاجتماعي.

ما جرى، ويجري، في أكثر من بلد عربي لا يحتاج إلى مجهر لإثبات ذلك، وقد يكون الآتي أكبر وأكثر اتساعاً، فيما لو استمرت السياسات العربية الرسمية هامشية، وفردية الحركة

نحو مشروع عربي

لا يُلام النظام الإيراني على أن له مشروعه السياسي الذي يتحرك على أساسه في المنطقة، ولا الاحتلال الإسرائيلي يُلام هو الآخر على أن له مشروعاً مماثلاً، ولا حتى النظام التركي يُلام على شيء شبيه لديه، ولكننا نحن العرب الذين يجب أن نلام، لأن أحداً من هذه الأطراف الثلاثة لم يمنعنا من أن يكون لنا مشروعنا الخاص، الذي يمثلنا ويمثل طموحنا ومستقبلنا ووجودنا، والأهم يمثل قدرتنا على أن نحتمي مصالحنا من كل مشروع منافس طامح أو طامع. وهكذا، يبقى الطرف العربي رغم وفرة أوراق ومصادر القوة في أيادي دوله من المحيط إلى



إذا كانت السياسة الخارجية لأي دولة تقوم على المصالح والعلاقات الدولية، فإن مشاريع القوى

الإقليمية

بدا توجه القوى الإقليمية

ويمكن القول إن القوى الإقليمية الثلاث المحيطة بالعرب أصبحت، في الفترة الأخيرة أكثر مما

مضي، مصدر تهديد للأمن القومي العربي،

والقوى الإقليمية، هي دول تتمتع بنفوذ داخل منطقة جغرافية محددة، قد يصل إلى الهيمنة،

استنادًا إلى قدرات اقتصادية وعسكرية وسياسية وأيديولوجية، تمكنها من تشكيل أجنادات الأمن

والسياسة في الإقليم، وتتبنى استراتيجيات تسعى إلى خلق الولاء بين الدول المجاورة.

من هذا المنطلق، شكّلت مخططات كل من (إسرائيل) وإيران وتركيا، حسب التوالي الزمني

لمشاريعها الإقليمية، خطرًا داهمًا على جيرانها العرب، الذين فشلوا في إيجاد "مشروع عربي"

مضاد لهذه المخططات، على الرغم من المظلة الجامعة لهم، وهي "الجامعة العربية" العريقة.

استخدمت الدول الثلاث الشرق الأوسط كمختبر للتجارب والتدخلات الجيوسياسية، مستخدمة

النزاعات في المنطقة كأدوات لاكتساب ميزة على منافسيهم على المستوى العالمي. فيما تواجه

منطقة الشرق الأوسط تحديات ضخمة، لا تتمثل فقط في عدم الثقة المتبادلة بين دول المنطقة

وشكوكها تجاه بعضها البعض، بل في تسخير التنافس الإقليمي من خلال الدعم المباشر أو

بالوكالة، بالإضافة إلى أن العلاقات بين دول تلك المنطقة تميل نحو سياسة القوة أو ممارسة

العلاقات الدولية بالقوة، فضلًا عن تصادم أو تعارض أجنادات وطموحات القوى الثلاثة في

منطقة الشرق الأوسط.

هكذا، بات النظام الإقليمي العربي، في ظل هذا التكالب الإقليمي، مُهددًا بالاختراق الخارجي،

وظهور المحاور والأحلاف، وموئلًا خصبًا لأنماط متميزة، وربما متضادة، من تدخل القوى

الإقليمية والدولية ضمن ساحته الخلفية، ما يعني في المحصلة السيّر بالمنطقة نحو مزيد من

انعدام الاستقرار.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الملف، هو: ما هي حدود الدور الذي تلعبه تلك القوى؟ وما

هي ملامح تدخلاتها في المنطقة العربية؟ وما أهم محاولات تلك الدول في الفترة الأخيرة؟

وما حدود التنسيق بينها، أو التنافس والصراع فيما بينها، على لعب دور أبرز، هو - في التحليل

الأخير- بمثابة "عدوان ثلاثي" على الأمن القومي العربي؟

تحت مظلة ثلاثة مشاريع إقليمية كبرى كيف دخلت المنطقة العربية «دائرة الاستهداف»؟



الشرق الأوسط... منطقة ملتعبة

كوكيلين لمشاريع دولية مهيمنة، يتلقيان الدعم الكلي منها، نجد في الطرف التركي مشروعاً مستقلاً بذاته لا يتبع أيّاً من المشاريع الكبرى، ولذلك يلقي تكاليفاً عالمياً عليه بكل إمكانيات الغرب والشرق لإسقاطه، كما أسقطوا الخلافة العثمانية من قبل؛ فالعالم المتحكم لا يريد أن يرى الدولة العثمانية تنبت من جديد لتتهيمن على العالم مرة أخرى، وهذا ما يصرح به الأوروبيون والأمريكيون والشرقيون على السواء.

ولكن المشروع الإيراني، هو أخطر المشاريع في المنطقة، فقد ساهم التدخل الإيراني في الأزمات العربية المعاصرة (العراق - سوريا - اليمن - لبنان)، في تعظيم النفوذ الإيراني ودعم مكانة إيران الإقليمية على حساب الدول العربية، كما أنه ساهم في زيادة تعقيد هذه الأزمات، بدلاً من تسويتها، وأضعف من دور الدول العربية المحورية، وزاد من حدة التنافس في المنطقة، وخاصة بين قوى إقليمية غير عربية مثل تركيا

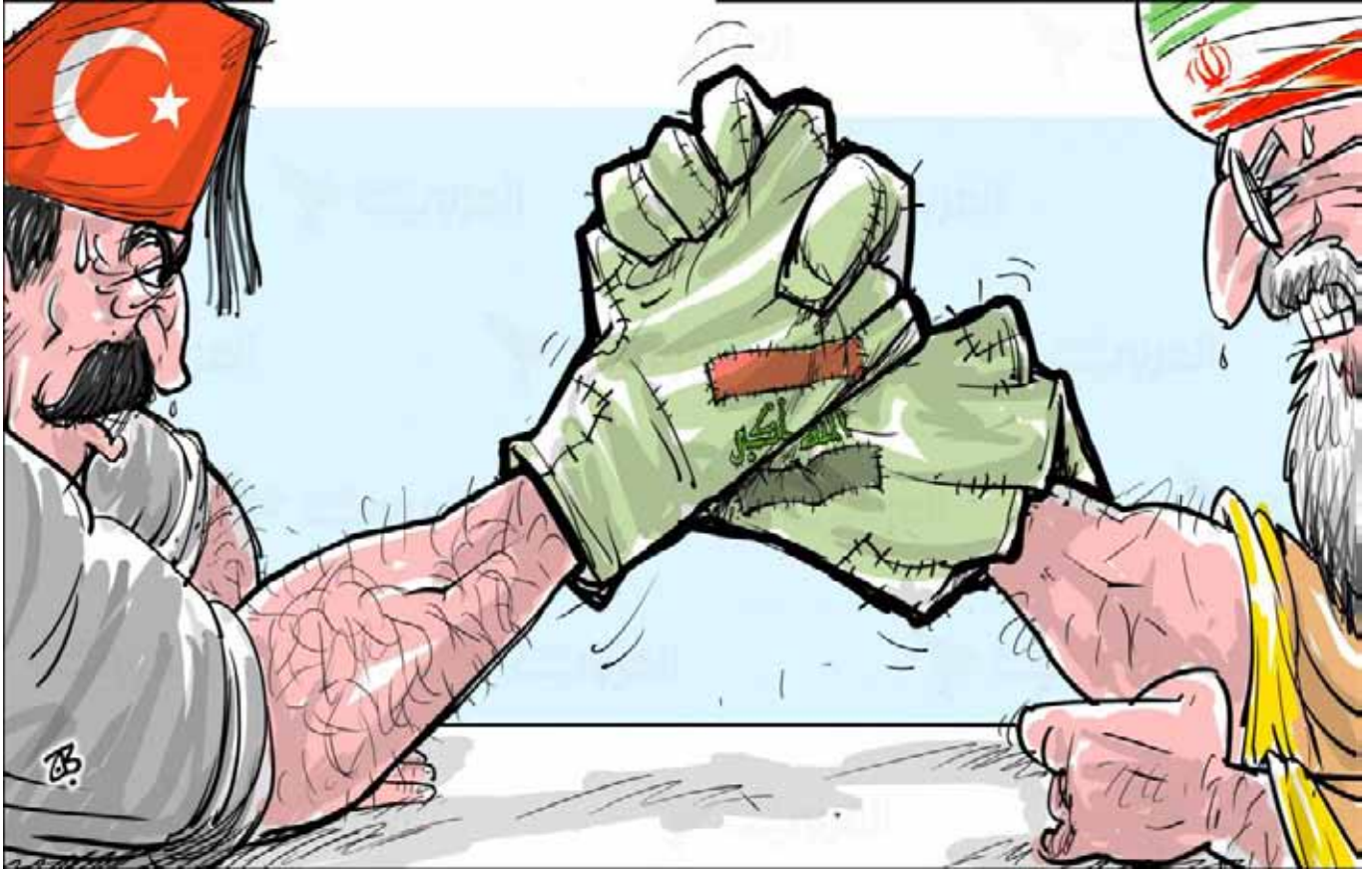
إسرائيل حبيب



إسرائيل وتركيا وإيران
تتنافس فيما بينها
للسيطرة على قُدرات
المنطقة العربية
السياسية والاقتصادية

منذ أكثر من ثلاثة عقود، تعاني المنطقة العربية من صراع القوى الإقليمية للسيطرة على مقدراتها السياسية والاقتصادية، في وجود ثلاثة مشاريع إقليمية كبرى، تتنافس على قيادة المنطقة العربية والهيمنة عليها، وهي: إسرائيل، وتركيا، وإيران، الأمر الذي وضع المنطقة العربية في «دائرة الاستهداف».

أكثر المشاريع الثلاثة هشاشة، هو المشروع التركي، لاعتبارات داخلية وخارجية. أما الاعتبارات الداخلية، فإن المشروع التركي يلقي معارضة داخلية، وليس محل إجماع وطني. كما أن المشروع التركي لا يمتلك عقيدة وأيديولوجية متعصبة كالتّي يمتلكها المشروعان الإسرائيلي والإيراني، يعمل على تجميع والتفاف الشعب كل الشعب حوله ويتفاني من أجله، بل على العكس من ذلك تماماً؛ فأول من يعارض المشروع التركي هم الأتراك أنفسهم بمختلف توجهاتهم. وأما العامل الخارجي، فنجد أنه في الوقت الذي يعمل المشروعان الإيراني والإسرائيلي



الصراع الإيراني التركي

على القطاع المتضرر الأول فيه هم المدنيون أطفالاً ونساءً وشيوخاً وليس عناصر المقاومة؛ كون سمعتها سويت في الأرض على أيدي فصائل مقاومة بإمكانيات بسيطة للغاية لا تساوي شيئاً أمام الترسانة الإسرائيلية والجسور الجوية والبحرية من الإمدادات الغربية التي لا تنقطع، والتي أرهقت الداعمين والمدعومين على السواء، ما جعل الجميع يتذمر من هذه الحرب ونتائجها على المستويين القريب والبعيد.

وحدهم العرب، الأمة الضائعة الثائرة بين كل تلك المشاريع، حيث تتسابق بعض الدول العربية على التبعية لأحدهم، ليس على أساس الاستقلالية الذاتية التي تكون فيها الأمة العربية متوحدة على مشروع واحد، وملتفة حول قيادة ومحور واحد، بل على العكس تماماً، كلما دعا الظرف والوقت لأن تنهض الأمة العربية، كلما ازدادت تشظياً وصراعاً وفرقة وتناحراً بينها.

يقول الكاتب السعودي إبراهيم النحاس، إنه منذ سقوط الدولة العباسية من داخلها وقيام الدولة التركية - العثمانية، وسيطرتها على مقدرات الأمة العربية، تبنت تركيا فكرة «صناعة الأدوات» لتمكين المستعمر الجديد للوطن العربي - الدولة التركية العثمانية - من مواصلة سيطرتها واحتلالها واستعمارها للأراضي العربية الشاسعة. وأسس المستعمر

النظام الإقليمي العربي شهد خلال العقود الماضية مجموعة من التحديات والتحديات غير المسبوقة

و(إسرائيل)، وأثر سلباً على أمن منطقة الشرق الأوسط، وعلى أمن النظام الإقليمي العربي الذي شهد خلال العقود الماضية مجموعة من التحديات والتحديات غير المسبوقة.

خطورة المشروع الإيراني، تأتي من كونه يستهدف القرار السياسي المستقل للدول التي يعمل على التواجد والتمدد فيها، بل يعمل على تكوين مجاميع قتالية تؤطرها أحزاب سياسية، تدفع بها لولوج العملية السياسية والنيابية، وتمكنها من التلاعب والتأثير على القرارات ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول التي تتلقى فيها هذه المجاميع الدعم المباشر من النظام الإيراني.

المشروع الإسرائيلي على المحك

من جهة أخرى، يبدو مستقبل (إسرائيل) ومشروعها على المحك، بعد حربها على قطاع غزة؛ لكونها تلقت أكبر هزة حقيقية في تاريخها أفقدتها تأثيرها في المنطقة، فانتكست عطاؤها عن دولة هشة، وليس بذات الهيبة والصلوة التي كان العرب يحسبون لها حساباً جعلهم يهرولون إلى التطبيع معها، ولذلك تعتبر حربها هذه معركة «تكسير عظام» لها ما بعدها إما أن تكون أو لا تكون، وهذا واضح من خلال اتخاذها سياسة الأرض المحروقة والدمار الشامل الذي تقوده



الصراع التركي الإسرائيلي

على تبني ودعم وتمويل وتأهيل عناصر عربية هاربة من أوطانها ومقيمة ببلاد قوى الاستعمار، ليتم استخدامها كأدوات لبث الفتنة ونشر الشائعات داخل المجتمعات العربية، ولزعزعة أمن واستقرار النظم السياسية العربية، ولتشويه صورة وسمعة قادة الدول العربية والتقليل من حجم إنجازاتهم ومكانتهم بين شعوبهم. نعم، إن مخططات ومشروعات قوى الاستعمار تهدف لتجنيب وتدريب وتأهيل عدد كبير من العملاء والخونة والمرترقة من الهاربين من أوطانهم ويقيمون خارج الوطن العربي لأنهم وجدوا فيهم أدوات رخيصة يحققون من خلالها أهدافهم التدميرية تجاه الأوطان العربية الغنية جداً بالثروات والموارد الطبيعية والمعادن النفيسة.

المصادر:

- 1- أدوات الاستعمار في الأوطان العربية، موقع العربية، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2021.
- 2- المشروع العربي.. في مواجهة مشاريع سياسية إقليمية، موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 8 فبراير/ شباط 2025.
- 3- صراع المشاريع في المنطقة العربية.. إيران تتقدم، موقع 26 سبتمبر نت، 21 يناير/كانون الثاني 2024.

العربي منذ عام 2011 ضمن مؤامرة ما يسمى «الربيع العربي»، تؤكد تأكيداً مباشراً أن قوى الاستعمار الإقليمية داخل الوطن العربي تصاعدت تصاعداً مريباً، من خلال العملاء والخونة والمرترقة الذين نذروا أنفسهم لخدمة مشروعات ومخططات وأهداف قوى هذا الاستعمار، ويبدلون جهوداً عظيمة لتحقيق تلك الأهداف الهدامة والتدميرية للحصول على رضا المستعمر حتى وإن كان الثمن أمن وسلم واستقرار أوطانهم العربية.

ومرّ الوطن العربي خلال السنوات الماضية بحالة استهداف مباشرة لاستقراره السياسي والأمني، وحالة استهداف مباشرة لقدراته الاقتصادية والمادية والمالية، وحالة استهداف مباشرة لسلمة ووحدة مجتمعة، وجميع هذه المحاولات الهدامة لم تتمكن من تحقيق الأهداف المبتغاة لقوى الاستعمار الإقليمي بسبب قوة النظم السياسية العربية وتماسكها، وكذلك بسبب الوعي الكبير لدى الشعوب العربية لحجم المؤامرات الخارجية التي تحاك ضد أوطانهم وقياداتهم السياسية.

وعندما أيقنت قوى الاستعمار الإقليمية أن أدواتها من العملاء والخونة والمرترقة داخل الأوطان العربية، لن تتمكن من تحقيق كامل مخططاتها الهدامة والتدميرية من داخل الأوطان العربية، عملت هذه القوى الاستعمارية

التركي العثماني خلال احتلاله للوطن العربي ثقافة العمالة والخيانة والارتزاق بين أبناء الأمة العربية، حتى أصبحت ثقافة لا يستنكرها البعض من العرب، ووسيلة سهلة للتكسب والغنى والثراء السريع من غير جهد أو معاناة، حتى وإن كان على حساب الوطن.

لقد غاب المستعمر التركي العثماني، ومن بعده الغربي، عن الوطن العربي، إلا أن هؤلاء المستعمرين الجدد ورثوا خلفهم ثقافة العمالة والخيانة والارتزاق، لتؤسس هذه الثقافة الهدامة مع تقادم الزمان أدوات طيبة ذليلة هدفها مواصلة تواجده قوى الاستعمار داخل الأوطان العربية، وتكون أدوات هدم وتخريب في داخل المجتمعات العربية، وأدوات فتنة لزعزعة أمن واستقرار الدول العربية ونظمها السياسية، وإذا كانت الأحداث السياسية التي مرّ بها الوطن العربي خلال السبعين عاماً الماضية تشهد بالآثار السلبية العظيمة التي تسبب بها هؤلاء العملاء والخونة والمرترقة -عناصر، أو أحزاب، أو جماعات- حتى أصبح الوطن العربي غير مستقر سياسياً، ومنهك اقتصادياً وتنموياً، ومنشغل أمنياً بمحاربة التطرف والإرهاب.

مؤامرة «الربيع العربي»

الأحداث السياسية التي يمر بها الوطن

في مواجهة مشاريع الهيمنة الإقليمية غير العربية «المشروع العربي» المضاد.. الفريضة الغائبة



التطورات الإقليمية وانعكاساتها على النظام العربي

وصراعات ميدانية من الأحداث المتوالية، أفرزتها حالة الصراع العسكري والاشتباقات التي خاضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، وهي حصيلة المواجهات العسكرية الأكثر خطورة وتضحية في الأرواح والأموال والمعدات بقطاع غزة وامتداداً للضفة الغربية، ثم ما تلاها من عمليات مباشرة اتسمت بالطابع اللوجستي الأمني والعسكري في استهداف القيادات السياسية والعسكرية والأمنية لـ «حزب الله» اللبناني، ثم القضاء على معظم القوة الميدانية التي كان يمتلكها من الصواريخ الموجهة والطائرات المسيّرة والمدافع ذات البعد الأقصى ومؤسساته الأمنية والاستخبارية، ثم الانكسار الكبير والهزيمة الساحقة بسقوط نظام الأسد في دمشق وفرار رئيسه إلى روسيا.

يوسف شرف الدين



التمدد الإيراني لا
يستهدف فقط الأمن
القومي العربي... بل
يتماهى مع المشروع
الإسرائيلي في الهيمنة

عاشت المنطقة العربية، خلال الأعوام الأخيرة، أحداثاً جساماً ومتغيرات سياسية كبيرة، بسبب الصراع الدائر بين القوى الإقليمية غير العربية على المنطقة، وتحديداً إيران وتركيا وإسرائيل. وكان لهذه الأحداث والمتغيرات وقعها المؤثر على بعض عواصم الأقطار العربية، وسوف تحدد تداعياتها المستقبل السياسي لهذه الدول، وأبناء شعوبها على المدى البعيد.

كان الشرق الأوسط برمته، وتحديداً المنطقة العربية، أمام عدة مشاريع سياسية إقليمية، واكبت الأحداث وسارعت لإثبات وجودها وديمومة مصالحها وتحقيق مكاسبها الميدانية، ومنها المشروع الإسرائيلي التدميري، الذي ظهر للعيان بعد عملية «طوفان الأقصى»، وتساعد الحديث حول ما يُسمى «الشرق الأوسط الجديد».

وتبعاً لذلك، هناك أجواء متباينة



العالم العربي وصراع المشاريع الإقليمية

والجسر السياسي الذي تتحرك عليه مسارات وتوجهات «الحرس الثوري» الإيراني بدعم وإسناد الميليشيات التي كانت تقاتل على الأراضي السورية، وفي العمق اللبناني.

ولا يستهدف المشروع الإيراني السياسي الإقليمي فقط الأمن القومي العربي، بل يتوافق مع المشروع الإسرائيلي في الهيمنة والتمدد على حساب أبناء الشعب العربي ومستقبل أجيالهم، ويسعى لتنفيذ مآربه وأهدافه السياسية التي تعتبر مرحلة من مراحل الوصول إلى تعميق وتثبيت ما ترغب فيه إيران من (ولاية الفقيه).

وأصبح مشروع ملالي إيران، بعد التطورات الإقليمية الأخيرة، يعاني من الانكسار السياسي والهزيمة الميدانية والتشتت الفكري والانهايار النفسي، ورفض القبول العربي والشعبي له بعدما تبينت أهدافه وسلوكه ونهجه، وانفضحت مخططاته وبرامجه في التوسع والتمدد والنفوذ.

رغم وجود المشروع التركي، الذي له سماته الواضحة في الميدان السوري قبل الأحداث التي شهدت سقوط نظام الأسد في الثامن من ديسمبر/كانون الأول 2024،

استراتيجية إسرائيل الدميرية ظهرت للعيان بعد «طوفان الأقصى» وتصاعد الحديث حول «الشرق الأوسط الجديد»

مشروع «الهلال الشيعي»

جاء المشروع الإيراني، الذي تأسس وأنشئ على أسس وركائز تستهدف حالة الأمن والاستقرار الذي تعيشه المنطقة العربية، عبر الإعداد والتنفيذ بتكوين خلايا تنظيمية ومجموعات قتالية وفصائل مسلحة، وبتدريبات ومعسكرات خاصة تابعة لـ «فيلق القدس» و«الحرس الثوري» الإيراني، تسعى من خلالها للتمدد والنفوذ والهيمنة ضمن إطار مشروع «الهلال الشيعي» السياسي الإقليمي، الذي كان أحد بنود الدستور الإيراني في مادته الخامسة والذي أقر عام 1979.

وبعد الانهيار الذي عاشه الجنوب اللبناني، والزلزال السياسي الكبير الذي أصاب «حزب الله» الحليف الاستراتيجي ودره المشروع الإيراني، وانكفاء ما أطلق عليه «محور المقاومة» كإحدى أهداف التوسع الإيراني على حساب تضحيات ودماء أبناء الشعب الفلسطيني، الذي تعرض لحرب إبادة على المستوى البشري والتضحيات المادية العمرانية، وتلاها إسقاط النظام السوري، المربع الذهبي للطموحات الإيرانية في الهيمنة على عواصم الأقطار العربية،



المشروع العربي.. في مواجهة المشاريع الإقليمية

وكيف يمكن للعرب لمواجهة المشاريع التي تستهدف وجودهم واستقلالهم وقراراتهم المستقل؟

وفي ظلل المشاريع الإسرائيلية والإيراني اللذين يتفیان ظلل الاستراتيجية الأمريكية وبدائلها المتعددة تتساءل مع المتسائلين: ماذا عن المشروع العربي، وإلى متى يبقى قدر الأعلام العربية الاصطفاف وراء أحد المشروعين؟

تقول دكتورة نيفين مسعد، إن كلا المشروعين الإسرائيلي والإيراني له طابعه القومي الذي لا تحطئه عين، والاختلاف بينهما هو أنه بينما يعمل المشروع الإسرائيلي على تصفية القضية الفلسطينية بوصفها المسؤولة عن عدم إدماج الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط تمهيداً للهيمنة عليه، فإن المشروع الإيراني يوظف القضية الفلسطينية لصالح تعزيز مكانة إيران في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وتضيف مسعد، أنه من غير المفهوم حقيقة كيف يراقب العرب الصراع بين هذين المشروعين، ويраهن فريق منهم على انتصار أحدهما، ويраهن فريق آخر على انتصار الثاني، بينما هم مهددون بـ «التذويب» في كلتا الحالتين.

وتؤكد الباحثة، أن هذه المرحلة الفارقة في تاريخ المنطقة، لا تشبه المراحل السابقة



د. نيفين مسعد

د. نيفين مسعد: بينما يعمل المشروع الإسرائيلي على تصفية القضية الفلسطينية بوصفها المسؤولة عن عدم إدماج الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط تمهيداً للهيمنة عليه، فإن المشروع الإيراني يوظف القضية الفلسطينية لصالح تعزيز مكانة إيران في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي

بتواجد قواته العسكرية في الشمال، والشمال الشرقي من الأراضي السورية، ودعمه للفصائل المعارضة، وسيطرته على عدد من القصبات والأماكن السورية، ومواجهته المستمرة لـ «قوات سوريا الديمقراطية».

كما اتسع المشروع التركي لتكون لديه آفاقه المستقبلية ورؤيته الميدانية في المشهد الليبي، ودعمه لحكومة الوحدة الوطنية، وإرسال كتائب مسلحة من الجيش التركي بمعاداتها وضباطها وأفرادها، لتكون داعمة له في مواجهة قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة الجنرال خليفة حفتر.

وأخذ المشروع التركي، أبعاداً جديدة بإعادة العلاقات مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر، والانفتاح نحو الجزائر والسودان، والتدخل المباشر في المصالحة السياسية بين الصومال وإثيوبيا. ومهما تباعدت الأهداف الميدانية للمشروع التركي، فإنه يبقى ضمن إطار الطموح السياسي والاقتصادي والأمني الذي تمثله القيادة التركية في إيجاد مساحات واسعة لها في أي متغيرات قادمة في الشرق الأوسط والوطن العربي.

أين المشروع العربي؟

هذه المعطيات، تطرح سؤال الساعة، وهو: أين المشروع السياسي العربي؟



جيوبولتيك القوى الإقليمية في الشرق الأوسط

العربي في صياغة مشروع عربي، يحدد موقف العرب من المشروعات الثلاثة، والارتقاء إلى المصلحة العربية العليا، التي يقف خلفها المشروع العربي، ويتقدم على ما سواه.

ويؤكد الأشعل أن «المطلوب الآن من المثقفين العرب الشرفاء، أن يدرسوا كيفية التئام الجسد العربي وأسباب عافيته، وإنشاء مشروع عربي واضح القسماات يتميز على الإيراني والتركي بأنه ليس توسعياً. وإذا قام المشروع العربي، انكمش المشروع الصهيوني والإيراني والتركي، لأن الملاعب العربية هي ساحات هذه المشروعات الثلاثة».



السفير عبد الله الأشعل

حين كانت الأطراف الإقليمية تقنع بتحقيق انتصارات جزئية في صراعها على الهيمنة والنفوذ كما حدث في 2006، فلقد باتت هذه الأطراف تستعجل الحسم واقتناص ما تعتبره فرصة سانحة، ولأن هذا الحسم سيكون في الحالتين على حسابنا نحن العرب فليتنا ندرك الحاجة الملحة للتحرك من أجل الاتفاق، ولو على حد أدنى من المصالح المشتركة، لتكون أساساً لمشروع عربي قبل قوات الأوان.

من جانبه، يقول السفير عبد الله الأشعل، إن العالم العربي يمر منذ «الربيع العربي» في دوامة، سببها الأساسي عدم رجوع النظم العربية إلى العقل والمصلحة العربية العليا، وانحراف البوصلة والاستتباع والإملاء السياسي. فلا يجادل أحد أن المنطقة فيها ثلاثة مشروعات كبرى هي: المشروع الصهيوني، ثم ظهر المشروع الإيراني، وأخيراً المشروع التركي.

وحسب الأشعل، فقد عجز العرب عن إعداد مشروع عربي، رغم أن كل هذه المشاريع الإقليمية تعمل في الجسد العربي وفي الملاعب العربية، بل نجحت هذه المشروعات في إشاعة مظاهر التشتت والاستعانة بأطراف كل البلاد العربية، وكل طرف يعتقد أنه يخدم الأمن القومي والوطني لبلده، وكانت النتيجة الفشل



الأشعل: إذا قام المشروع العربي حقاً سوف تنكمش المشاريع الصهيونية والإيرانية والتركية التوسعية

■ المصادر:

- 1- المشروع العربي.. في مواجهة مشاريع سياسية إقليمية، موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 8 فبراير/ شباط 2025.
- 2- مخاطر غياب المشروع العربي بحضور مشاريع إقليمية، موقع الجزيرة، 13 مارس/ آذار 2015.
- 3- الصراع على الشرق الأوسط: أين «المشروع العربي»؟، موقع عروبة 22، 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2024.

مستقبل المنطقة مرهون بتوازنات إقليمية حرجة الشرق الأوسط على «مأدبة الذئاب»



أزمات الشرق الأوسط ومستقبل المشهد الإقليمي

المرحلة المقبلة بعدها.

ومع ارتفاع منسوب التنافس الدولي والإقليمي في المنطقة، وزيادة حدة الاستقطاب، تمكنت كل من تركيا وإيران من تشبيك مصالحهما في الشرق الأوسط في إطار لعبة التوازنات الدولية، القائمة على توافقات مصلحة بين مشاريع جيوسياسية تبدو في الظاهر متناقضة ومتصارعة، لكنها - في نفس الوقت - لديها المرونة الكافية لإدارة اللعبة في هذه المنطقة، لصالح مشاريعها على حساب المصالح العربية.

وعلى ضوء ذلك، تبدو ملفتة غزة وسوريا وليبيا واليمن، مرشحة لمزيد من التعقيد نتيجة تداخل الصراعات الإقليمية بعد أن أصبحت هذه الأطراف هي القوى المسيطرة وخروج التأثير العربي نهائياً، أو وجوده ضمن أدنى الحدود، وخاصة في سوريا وليبيا.

أحمد النعماني



الأطراف الإقليمية
استطاعت تحويل
نفوذها في المنطقة
العربية إلى «ورقة
تفاوضية» مع القوى
الكبرى

رغم مرور عقود طويلة على الانخراط الإيراني- الإسرائيلي، ومن ثم التدخل التركي السافر، في أزمات منطقة الشرق الأوسط المعقدة، فإنه ليس هناك بوادر لانهاء هذا الانخراط على المدى المنظور. وعلى العكس من ذلك، استطاعت هذه الأطراف الثلاثة تحويل نفوذها في المنطقة إلى ورقة تفاوضية مع القوى الكبرى، مع إدراكها لقابلية تلك القوى المساومة على المصالح العربية لصالح تفضيلات أخرى، إقليمية ودولية.

هذه القوى الدولية والإقليمية معنية على اختلافها، بدرجات متفاوتة ومن مواقع متباينة، بتحديد مصير المنطقة ومستقبل النظام الإقليمي؛ بينما أصبحت القوى العربية خارج إطار الحسابات والتقدير والتوقعات المتصلة بخريطة والاصطفافات الإقليمية، في ضوء القدرات، الاتجاهات والمسارات ذات الصلة بعملية الاستقطاب الإقليمي المتفرعة والمتشعبة في المرحلة الحالية، ثم في



التطورات الإقليمية وأخرها على المنطقة العربية

النظام العربي الذي تُشكّل الجامعة العربية أساسه، على اعتبار أن الأمن الإقليمي يجب أن يشمل أطرافاً شريكة في المنطقة من خارج الدائرة العربية، كما أن النظام العربي يفقد للآليات الكافية لتحقيق الأمن في المنطقة، وخاصة على مستوى اتفاقيات الدفاع المشترك، بالإضافة إلى تراجع قدرات القوى العربية الأساسية التي كانت تمثل ضماناً لتحقيق الأمن في المنطقة.

لقد أدى التحول في السياسات الدولية والإقليمية إلى انعكاسات سياسية وأمنية ذات أثر كبير على المنطقة. ومن أبرز التداعيات السياسية: تنامي دور الدول غير العربية في الإقليم على حساب الدول العربية، الأمر الذي يترتب عليه تهميش المصالح الأمنية العربية، وارتضاع منسوب الاختراق للمنظومة العربية التي تعاني من التصدع الداخلي، وانخفاض الوزن العربي في معادلات الصراع والاستقرار في المنطقة.

وشهد السياق الإقليمي والدولي لسياسات الشرق الأوسط تغييرات جذرية. وبشكل خاص، خضعت طبيعة الديناميات داخل الكتل والمنافسة بين الكتل لتحول كبير. باستثناء مرحلة السباق الجيوسياسي والعقائدي الشرس في خلال العقود الفائتة، كانت



تركيا وإيران تمكنتا من «تشبيك» مصالحهما في الشرق الأوسط ضمن إطار لعبة التوازنات الدولية

تهميش النظام العربي

صنعت إيران منذ عام 1979 جيوشاً متقدمة كأدوات تنفيذية لسياساتها، ولمنع التدخل المباشر على أراضيها، إذا ما أراد الغرب ذلك، حيث تشكل هذه الأدوات جيوشاً في خط الدفاع الأول والثاني والثالث، تحت عناوين وشعارات إسلامية، منها «تحرير القدس»، و«نصرة المستضعفين». وليس بالضرورة أن تكون دائماً جيوشاً عسكرية في قتال مباشر، فيكفي - مثلاً - أن تتعطل أي مبادرة سياسية كما كان يحصل في لبنان، رغم غرق البلد في الانهيارات المالية والنقدية والتوترات الاجتماعية، خدمة للمشروع الإيراني الأكبر.

من جهة أخرى، تطمح تركيا إلى لعب دور أمني في نظام إقليمي موسع يمنحها ضمان مصالحها الممتدة على مساحة واسعة من المنطقة العربية في (آسيا وإفريقيا)، ويعترف بها كقوة إقليمية مؤثرة.

كما تخطط (إسرائيل) للحصول على وضعية مميزة في إطار نظام أمني يشمل البحر المتوسط والخليج العربي؛ بدواعي ضرورتها لمثل هكذا نظام، وبالنظر لما تملكه من تقنيات عسكرية وخبرات أمنية فاعلة.

وتهدف جميع هذه المشاريع إلى تهميش



واقع ومستقبل الصراع الإقليمي

الصراعات البيئية والسياسات المتباينة إزاء مختلف الأزمات، ودمج كل ذلك بعملية إصلاح السياسات الداخلية والأخذ بالاعتبار المتغيرات التي شهدتها البيئة العربية في العقد الأخير. ويقول الدكتور الدكتور حسن أبو طالب، الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، إنه يوجد في منطقتنا الشرق أوسطية، التي تحتوي على نظامنا الإقليمي العربي، جيران غير عرب بحكم الجغرافيا؛ فلكل من تركيا و(إسرائيل) وإيران مشاريع إقليمية تحدد التوجهات والحلفاء والأعداء، منها ما هو سلمي توافقي، ومنها ما هو استعلائي تاريخي، ومنها ما هو عدواني وشديد العدوانية تجاه من حوله طامعاً في أراضيهم ومحو تاريخهم ووجودهم إن استطاع، ومنها ما هو محايد يركز على حماية نفسه دون استفزاز طرف هنا وآخر هناك.

إيران، من جانبها، تُجمل عقيدتها ومشروعها السياسي الإقليمي في الامتداد والتوسع عبر حلفاء محليين يجري تطويعهم، ليكونوا «وكلاء» لأيديولوجية نظام الملالي ولعقيدة الولي الفقيه، والدفاع عن المنهج الإيراني كلياً. كثير من سياسات التمرد حمل مكاسب وقتية، وعداءات كبرى، ثم جاءت لحظات انقلاب فيها الأمور رأساً على عقب،



د. حسن أبو طالب

الدبلوماسية الإقليمية في ازدهار حتى الآونة الأخيرة. وقبل تطور الأحداث الأخيرة في غزة والناجمة عن هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول والحرب الإسرائيلية التي أعقبتها وحصار غزة واجتياحها، ما أدى إلى مأساة إنسانية مستمرة حتى هذه اللحظة.

إلى ذلك، تقترح بعض الجهات الدولية، إنشاء نظام إقليمي جديد في المنطقة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات؛ ولضمان السلم والأمن في المنطقة، والانتقال من حال العداء إلى التعاون بين الأطراف المنخرطة في النظام الإقليمي الجديد، حيث اقترح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش إقامة نظام إقليمي جديد يقوم على استقرار الشرق الأوسط، وذلك ضمن: (آلية جماعية من خلال إيران والدول العربية المطلة على الخليج، خماسية مجلس الأمن، جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي).

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش يقترح إقامة نظام إقليمي جديد يضمن استقرار الشرق الأوسط

النموذج الأكثر فجاجة

يرى المراقبون، أنه على الرغم من دقة المرحلة، لا تزال ثمة فرصة لتقليل المخاطر المترتبة على التحولات الحاصلة في البيئتين الدولية والإقليمية، وذلك من خلال التصالح الشامل بين الدول العربية، ووقف



صراعات الشرق الأوسط المعقدة

وطموح لدور قيادي إقليمي يملك القدرة على طرح مبادرات في بقاع مختلفة من الإقليم مع ما يمثله ذلك من تحدٍ لأطراف عديدة. وتقدم (إسرائيل) النموذج الأكثر فجاجة في المشاريع الراهنة، حيث العدوانية هي الأساس، واستخدام القوة الوحشية المفرطة لتأكيد سطوتها وهيمنتها والردع الاستراتيجي، والمجاهرة بتجاهل القانون الدولي دون أدنى اكتراث لنقد أو رد فعل ما، ومنع من تراهم أعداء من امتلاك أي من عناصر القوة أو الجزء الأكبر منها وفقاً للظروف، وإثارة الأقليات بوصفها مصدراً لإضعاف المناوئين، والاستناد إلى تأييد غير مشروط من واشنطن وحلفائها، وقضم أملاك الغير ونهبها بوصفها أرضاً مقدسة لا يملكها إلا اليهود.

المصادر:

- 1- التطورات الإقليمية والدولية وأثرها على المنطقة العربية، موقع شؤون عربية، 8 مارس/آذار 2021.
- 2- أزمات الشرق الأوسط ومستقبل المشهد الإقليمي، مركز أتون للدراسات، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.
- 3- الدول «مشاريع» إقليمية، موقع الشرق الأوسط، 24 ديسمبر/كانون الأول 2024.

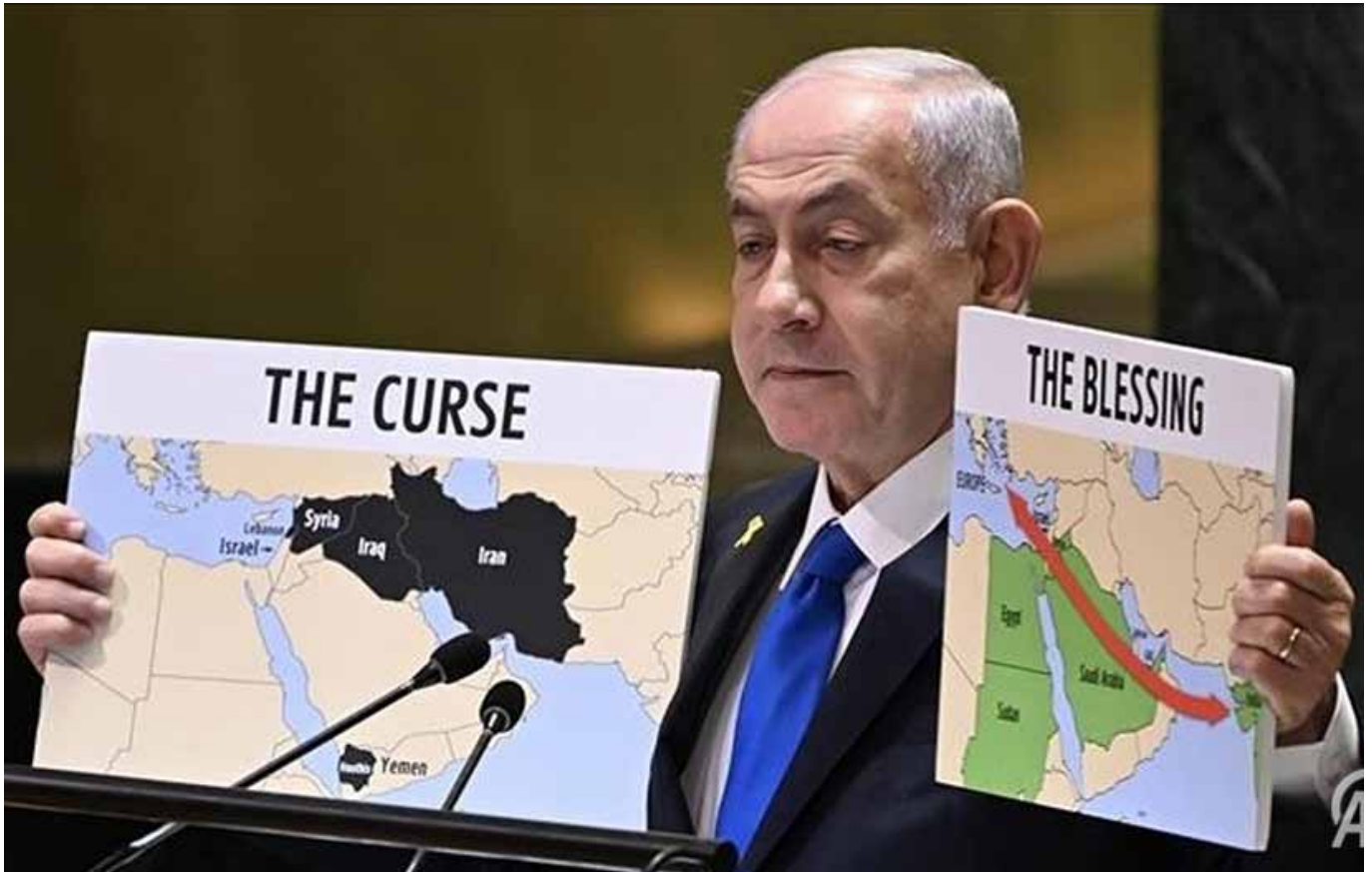
تطمح تركيا إلى لعب دور أمني في نظام إقليمي موسّع يمنحها ضمان مصالحها الممتدة على مساحة واسعة من المنطقة العربية في (آسيا وإفريقيا)

حيث أصبح للتمدد عواقب خطيرة وأثمان لا تتحملها الدولة الإيرانية، ويرتد الأمر ليصبح مدعاة للانكفاء النسبي على الذات.

يضيف أبو طالب: أما تركيا، فلم تُخف مشروعاتها السياسي الإقليمي الهادف لاستعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية بأساليب بدت فجأة تستدعي تاريخاً ما لا يقبل أحد بتكراره، وحين تعذر الأمر واقعياً، بدأ التفكير في ممارسة نوع من التمدد الحذر، وغلبة الجوانب السياسية والاقتصادية بدلاً من العسكرية والعنيفة، عبر مصالحت مع دول الإقليم التي أفشلت التمدد بالأسلوب العثماني.

وحالة سوريا واضحة في بيان القيمة الكبرى لامتلاك القيادة المباشرة لحركة الموالين أياً كانت دوافعهم، فقد استثمرت تركيا في جماعات شتى للإسلام السياسي على مدى عقد ونصف، أتاح لها أن تدفع بهم ليعيدوا تشكيل سوريا، دولة ونظاماً، لا يمكنه أن يتجاهل الدعم التركي ولا مصالح تركيا في الشأن السوري ككل، وأبرزها التخلص من الكرد وإدارتهم الذاتية وقواتهم العسكرية، بوصف الأمر برمته أحد عناصر الأمن القومي التركي. هذا التمدد ذو المعاني العثمانية، اكتملت قوته بحركية سياسية نشطة، وتعددية حزبية واضحة وإعلام متعدد، وقوة عسكرية وعضوية أحلاف وتجمعات دولية توفر ضمانات مهمة،

استغل «طوفان الأقصى» لفرض سياسة الردع الفهيمن «الشرق الأوسط الجديد»... هل يُعيد نتنياهو هندسة المنطقة؟



الشرق الأوسط الجديد الذي يريد نتياهو فرضه عبر الحروب

لا ينبغي تفويتها مهما كان الثمن. ويعكس إصرار نتياهو، على التبشير بشرق أوسط جديد، معضلات ثلاث تواجه المنطقة العربية، والشرق الأوسط بشكل عام: أولها، نزوع (إسرائيل) إلى فرض الردع المهيمن، توطئة لاعتلاء قيادة المنطقة، بمباركة أمريكية. وذلك ضمن مخطط لإعادة بناء النظام الإقليمي، يتأسس على تحويل (إسرائيل) من قوة رادعة، إلى قوة مهيمنة.

حدود الدم

لم يكن نتياهو أول من طرح هذه الفكرة، فقد سبق أن طرحها الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيريز عام 1993 في كتابه «الشرق الأوسط الجديد»، حيث دعا فيه لإنشاء شرق

سحر عزوز



جنرال أمريكي: الفكرة
طبعة حديثة لمشروع
«تقسيم العالم
الإسلامي» الذي نظّر له
المفكر الصهيوني برنارد
لويس

في سبتمبر/أيلول الماضي، طرح رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتياهو لأول مرة، علناً، مصطلح «الشرق الأوسط الجديد» كمشروع جديد تعمل عليه حكومته. وهذا المشروع، كما يتصوره رئيس وزراء دولة الاحتلال وحلفاؤه من التيار الديني المتطرف، يقوم بالأساس على السعي إلى ضرب النفوذ الإقليمي لكل من إيران وتركيا، وبناء موازين قوى جديدة في الإقليم، وإعادة رسم خريطة (إسرائيل) على حساب دول عربية أخرى.

استغل نتياهو وحلفاؤه «طوفان الأقصى» لإعادة هندسة المنطقة، بعد نجاحهم في تدمير قطاع غزة، في ظل وجود إدارة أمريكية متطرفة برئاسة دونالد ترامب، وهو ما يعتبره اليمين الإسرائيلي المتطرف «فرصة تاريخية»



الشرق الأوسط الجديد... حلم أمريكا وإسرائيل

الذي نظر له المفكر الصهيوني برنارد لويس، والخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية، وتفتيت كل منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية.

ويفصح تبشير نتياهو هذه المرة بـ «شرق أوسط جديد» عن تصميم إسرائيلي على إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، وفقاً لقواعد ومعطيات تتناغم مع المآرب الصهيونية. وبما يشكل بديلاً عن تلك التي رسمتها القوى الاستعمارية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا، مطلع القرن العشرين.

ويتسق هذا التوجه مع النظريات الإسرائيلية لجهة نشأة الدولة وتوسعها، والتي تنطوي على بُعدين. أولهما وجودي، يتعلّق بما يُسمى «إسرائيل الكبرى» جغرافياً. ويستهدف توسيع حدودها، لضمان بقائها. أمّا البُعد الآخر، فيعبر عن «إسرائيل الكبرى» افتراضياً. من خلال امتلاكها ترسانة عسكرية جبارة، وفرض هيمنتها الكاملة، تكنولوجيا واقتصادياً، بما يضمن لها استدامة نفوذها في محيطها الجيوسياسي.

تعويم الدور العربي

العامل المهم في المشروع، هو تعويم الدور العربي في المشهد الحالي، وسط تصاعد الصراع الإقليمي أو التنافس بين (إسرائيل) وإيران وتركيا، لأن إعادة رسم «الشرق الأوسط



يهود باراك: إسرائيل رغم قوتها لا تستطيع «إعادة هندسة» منطقة الشرق الأوسط بمفردها

أوسط جديد قائم على «التنمية والرفاهية»، تُبنى فيه العلاقات بين الدول بناءً تعاقدياً قائماً على المصالح المادية بالدرجة الأولى.

وتتقاطع ملامح المشروع الذي تطرحه (إسرائيل)، مع مشروع «الشرق الأوسط الكبير» التي تسعى واشنطن لرسم ملامحه منذ عقدين من الزمن. ففي فبراير/شباط 2004، قدم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، إلى دول «مجموعة الثمانية» مبادرة تحت اسم «مشروع الشرق الأوسط الكبير». وفي مقدمة مبادرته، حذر بوش من «اقتراب الشرق الأوسط من الانفجار بسبب التدهور الاقتصادي والاضطراب السياسي، وخطورة ذلك على الغرب ومصالحه في المنطقة».

وضع بوش، ثلاثة ركائز وأهداف رئيسية لهذا المشروع تتمثل في إعادة تشكيل وترتيب أوضاع المنطقة لتقبل النموذج الليبرالي عبر الديمقراطية الغربية. وتهيئة المنطقة للعولمة، وهيمنة الشركات الأمريكية والأوروبية العابرة للقارات على اقتصاد المنطقة، فضلاً عن دمج وتطبيع (إسرائيل) مع العالم العربي في «كيان شرق أوسطي» كبير.

وفي مقال نشرته مجلة القوات المسلحة الأمريكية «أرمد فورس» عام 2006، بعنوان «حدود الدم، كيف يبدو الشرق الأوسط بصورته الأفضل»، وصف الجنرال الأمريكي المتقاعد رالف بيترز، مشروع الرئيس جورج بوش بأنه «طبعة حديثة لمشروع تقسيم العالم الإسلامي،



حرب إبادة في غزة لفرض مشروع الشرق الأوسط الجديد

الوحدة الوطنية، وتطوير رواية إعلامية قوية، وتعزيز المقاومة، وتوطيد علاقاتهم الدولية. فهم لا يقفون فقط ضد الاحتلال الإسرائيلي، بل ضد مشروع يستهدف تصفية القضية الفلسطينية واستبدالها بنموذج جديد للشرق الأوسط يهشم حقوقهم التاريخية.

ويؤكد الباحث، أن المعركة طويلة وتحتاج إلى استراتيجيات متجددة، تعتمد على التنسيق والتكامل بين الجهود الداخلية والدولية. ومع تزايد الضغوط والتحديات، فإن قدرة العرب على الصمود والتكيف مع المتغيرات، ستكون العامل الحاسم في تحديد مسار هذه المعركة. الفلسطينيون، كما كانوا دائماً، في طليعة المقاومة، ويظلون الرمح الذي يواجه هذا المشروع الإقليمي والدولي بكل تحدياته الراهنة والمستقبلية.

من جهته، يؤكد الكاتب بشير عبد الفتاح، أن مساعي نتنياهو، لفرض شرق أوسط «إسرائيلي» تصطدم بتحديات محوريين. أولهما، توجس واشنطن من تلاعب (إسرائيل) بتوازن القوى في الإقليم. وذلك برغم حرصها على دعم مساعي (إسرائيل) لتعزيز نفوذها في المنطقة، ما دام يظل في خدمة الاستراتيجية الأمريكية. حيث تتبنى الولايات المتحدة



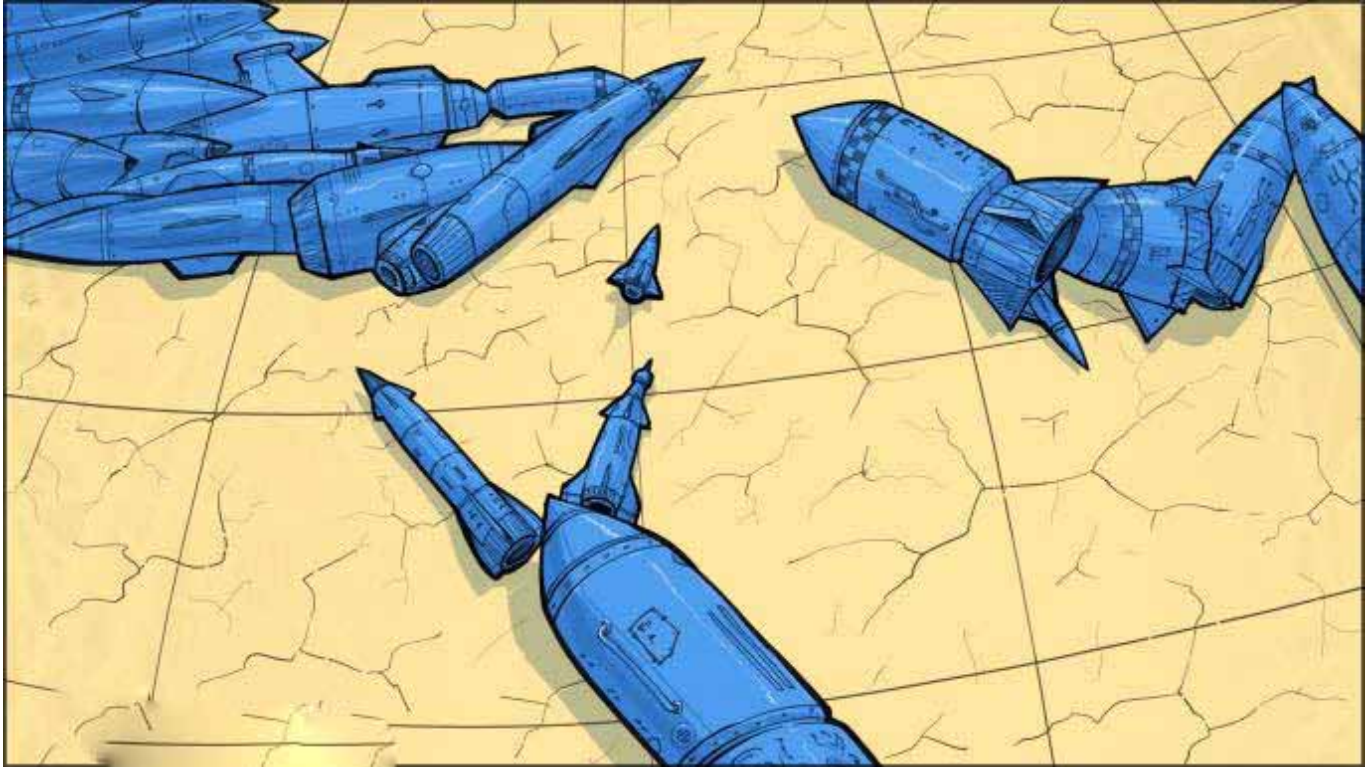
اليمن الصهيوني المتطرف يعتبر وجود تراعب في السلطة «فرصة تاريخية» لا ينبغي تفويتها مهما كان الثمن

الجديد» يتناسب طردياً مع تغيير موازين القوى. وهو ما يعني أنه لا يمكن رسم هذه الخريطة مع بقاء النظامين الإيراني والتركي كقوى فاعلة ومؤثرة في المنطقة.

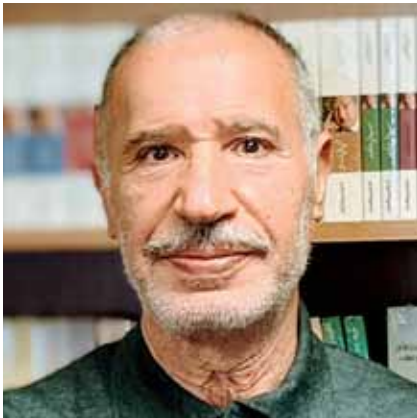
لذلك، يستهدف المشروع، إنهاء هيمنة النظامين الإيراني والتركي على مقدرات بعض دول المنطقة، من خلال تقسيم هذه الدول إلى فيدراليات وأقاليم شبه مستقلة، بعد إنهاء دور الميليشيات التي تعد بمثابة أذرع لإيران وتركيا في المنطقة، بما يُعيد تشكيل موازين القوى والنفوذ لمصلحة الكيان الصهيوني، ويخلق واقعاً جيوسياسياً جديداً في الشرق الأوسط.

ويقول الباحث وائل زبون، إن مشروع «الشرق الأوسط الجديد» ليس مجرد خطة لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية، بل هو مشروع طويل الأمد يهدف إلى تحويل المنطقة، وتثبيت (إسرائيل) كقوة مهيمنة. ويعتمد هذا المشروع على تقسيم الدول العربية وإضعافها، والسيطرة على مواردها الطبيعية، وإعادة صياغة التحالفات السياسية بما يخدم أهداف الغرب والكيان الصهيوني.

لكن العرب جميعاً، بما فيهم الفلسطينيون الذين يمثلون قلب هذه المعركة، يمتلكون القدرة على مواجهة هذا المشروع من خلال



تنتياهو ووهم الشرق الأوسط الجديد



د. جمعة بوكليب



د. بشير عبد الفتاح

استراتيجية كونية تقوم على استبقاء توازنات القوى في 15 إقليمًا حول العالم، من بينها الشرق الأوسط.

أما التحدي الثاني أمام مشروع تنتياهو، فيكمن في حدود القوة الإسرائيلية. ففي مقابلة مع محطة «سي إن إن» الأمريكية، علق رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي الأسبق، إيهود باراك، على ذلك بالقول: «إن إسرائيل، رغم قوتها، لا تستطيع إعادة هندسة المنطقة بمفردها، فهي بحاجة إلى تحالفات بقيادة واشنطن، علاوة على دعم من الاتحاد الأوروبي ودول ذات تفكير مماثل في أمريكا الشمالية، والشرق الأقصى، يربطها بإسرائيل علاقات ثقة وتعاون».

من جانبه، يقول الكاتب جمعة أبو كليب، «إن الشرق الأوسط الجديد الذي يريده الفلسطينيون والشعوب العربية يختلف بالضرورة عن ذلك الذي يريده تنتياهو واقتلافه اليميني المتطرف الحاكم. والمسافة بين ما يريده الطرفان شاسعة، ولا يمكن تجسيرها بجسور عسكرية مؤقتة، إلا بقبول الطرف الثاني بمبدأ حق تقرير المصير، وحق الفلسطينيين في العيش في دولة مستقلة. وإذا لم يتحقق ذلك، فإن أي شرق أوسط يبرز من هذه الحرب، أو التي تليها، لن يختلف عما كان إلا في تفاصيل صغيرة».

المصادر:

- 1- مشروع «الشرق الأوسط الجديد»: الهيمنة الإسرائيلية وتفتت المنطقة، موقع معا، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2024.
- 2- الشرق الأوسط الجديد: عصر الفيدراليات وإعادة توازنات القوى، موقع مركز الفرات للدراسات، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2024.
- 3- تنتياهو ووهم الشرق الأوسط الجديد، موقع الشرق الأوسط، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2024.
- 4- مشروع تنتياهو الشرق أوسطي، موقع الشروق، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

تتقاطع ملامح المشروع الذي تطرحه (إسرائيل) مع مشروع «الشرق الأوسط الكبير» التي تسعى واشنطن لرسم ملامحه منذ عقدين من الزمن

قائم على التوسع لاستعادة حلم الإمبراطورية الإيرانية «المشروع الفارسي» الاستعماري من الشاه إلى الملالي



المشروع الفارسي الاستعماري.. من الشاه إلى الملالي مازال مستمرًا

والمتمأمل للتاريخ الإيراني الحديث، خلال العهد الملكي السابق وما تبعه من نظام حكم الملالي، يدرك بسهولة أن كلاً من الشاه والخميني ذهب إلى أبعد مدى ممكن، في اتخاذ خطوات أساسية للحفاظ على أمنهما القومي واستقرار نظاميهما، ولم يتغير نهجهما المعلن في السعي لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز «المشروع الفارسي».

وقبل اندلاع الثورة الإيرانية، كان الشاه محمد رضا بهلوي، يحاول رسم مستقبل جديد للمجتمع الإيراني، لا يمر عبر ثقافته وهويته الإسلامية، بل عبر إعادة إحياء تراث إيران السابق على الفتح الإسلامي، أو «الغزو العربي» كما يسميه المؤرخون الإيرانيون، مع التأكيد المتواصل على عراقية الحضارة الفارسية القديمة، وإسهامها في الحضارة العالمية.

ولم يختلف الأمر كثيراً بعد الثورة، فقد سعى الخميني إلى تحقيق التفوق الإقليمي،

مروان محمود



شعار «نصرة

المستضعفين في

العالم» هو إعلان

سياسي صريح عن عدم

التقيّد بحدود إيران

الجغرافية

عندما قفز موسوي الخميني، قائد الثورة الإيرانية، إلى كرسي الحكم في طهران عام 1979، كشف على الفور عن وجهه القبيح، وأعلن مشروعاً أطلق عليه اسم «الهلال الشيعي». كان هذا المشروع يستهدف تمكين النظام الفارسي من السيطرة على مناطق استراتيجية في عالمنا العربي، والإطاحة بالأنظمة السياسية القائمة.

تخيّل الخميني، أن من واجبه «قيادة الشعوب» العربية والإسلامية في الشرق والغرب، على اعتبار أن ثورته في إيران، لم تكن محلية، بل هي تتخطى الحدود الإيرانية، بحيث يجب أن تصل إلى كل بقاع الأرض. وطالما أن «دولة الإمام» عالمية واحدة ولا تعدد فيها، فكذاك يجب أن تكون دولة نائبه، ومن هنا ضرورة أن تتحد الأمة الإسلامية كلها، تحت مظلة الجمهورية الإيرانية، وبقيادة المرشد الأعلى.



الثورة الإيرانية أطاحت الملكية ورسخت النظام الديني تحت قيادة الخميني (أ ف ب)

وفي عام 2017، أعلن وزير الدفاع الإيراني السابق حسين دهقان، أن العراق بعد عام 2003 أصبح جزءاً من «الإمبراطورية الفارسية»، ولن يرجع إلى المحيط العربي، ولن يعود دولة عربية مرة أخرى. واستطرد دهقان، بلهجة فوقية متعالية، موجّهاً كلامه إلى العراقيين: «على العرب الذين يعيشون في العراق أن يغادروه إلى صحرائهم القاحلة التي جاؤوا منها، من الموصل وحتى حدود البصرة، هذه أراضينا وعليهم إخلاؤها!»

وتحلم إيران منذ تأسيس حكم الملالي بإعادة تأسيس الإمبراطورية الفارسية، وهو حلم قديم قوامه المشروعات السياسية والأيديولوجيات الدينية التي تستخدمها أدوات للوصول إلى هذا الهدف، وتُغطي الحالة القومية الفارسية بالحالة المذهبية الشيعية، لتبرير مشروعها التوسعي.

ويقول الناشط الحقوقي الإيراني-الأمريكي كريم عديان، إن جمهورية الخميني الإسلامية، واصلت كما فعل الشاه الإمبراطوري، السعي لتحقيق هدفها الاستراتيجي لتصبح القوة الأبرز في المنطقة، وزعيمة ليس فقط للعالم الشيعي، بل للعالم الإسلامي السنّي بأكمله. وعلى عكس الخميني،



وزير الدفاع الإيراني السابق حسين دهقان

وبنى كل منهما نهجه على أساس القومية الفارسية، مع استبعاد وتهميش العرقيات الإيرانية الأخرى، مثل الأتراك والعرب والكرد والبلوش والتركمان واللور وغيرهم.

وإدعى كل من الشاه والخميني، الإيمان بالعقيدة الإيرانية الشيعية، التي يطلق عليها الشيعة غير الفرس «التشيع الصفوي»، وهي الطائفة الجعفرية الاثني عشرية. كان الخميني يدعو إليها، في حين روجها الشاه واعتبرها «النسخة الفارسية من الإسلام».

عمل نظاما الشاه والملالي من بعده، كل بطريقته، على تحقيق التفوق السياسي والثقافي والحضاري، وبلوغ مقام القوة الكبرى في المنطقة التي تسمو على جيرانها. وكان لدى كل من الشاه والخميني نزعة أيديولوجية قوية للغاية، وهي ديكتاتورية استبدادية شديدة وإيمان باستخدام القمع والعنف في نهجها للحكم، وفي سبيل تحقيق أهدافهما وغاياتهما.

حلم «الهيمنة» مازال مستمرا

خلال الـ 46 عاماً الماضية، لم يتغير الهدف النهائي لإيران، والمتمثل أساساً في التفوق والهيمنة الإقليمية. لقد بقي الحال على ما هو عليه في ظل النظام الملكي السابق، ونظام ولاية الفقيه الحالي.

وزير الدفاع الإيراني السابق حسين دهقان

◆◆

وزير الدفاع الإيراني السابق حسين دهقان

العراق بعد عام 2003 أصبح جزءاً من «الإمبراطورية الفارسية»



الملك سعود يزور طهران في 1955

المتعارضين ظاهرياً، واضح على أكثر من صعيد. لقد سعى كل واحد منهما إلى زعزعة استقرار الخصوم المجاورين وتعزيز مكانة نظامه في العالمين العربي والإسلامي وعلى الصعيد العالمي ككل. وسعيًا وراء هذا الهدف، اعتمد الشاه على الدعم الغربي، بينما يعتمد النظام الإيراني الحالي على الصين وروسيا.

وأظهرت تصرفات الشاه على مدار عقود، أن نواياه كانت مبنية إلى حد كبير على أساس القومية الفارسية، بالرغم من تقاربه في النهاية مع بعض الدول العربية بعدما كان لسنوات متحالفاً مع (إسرائيل)، حيث أدرك حاجته لكسب ود ودعم العرب ليكون قوة معترفاً بها في منطقة الشرق الأوسط.

ولكن ما قام به الشاه في أواخر سنوات حكمه لم يخدم المصالح الأمريكية-الإسرائيلية كما يجب، فقد كان هدفهم، ولا يزال، جعل إيران مصدر تهديد دائماً للعرب، فهناك مشروع تدمير ممنهج للمنطقة العربية، ومشروع كهذا ما كان له أن ينجح في وجود الشاه، فكان لابد أن يُستبدل.

وهذا ما حدث، فالمنطقة العربية لم تستقر منذ استبدال الشاه، وأغلب جيوشها حلت أو دمرت، ومعظم مدنها دمرت، وكثير من شعوبها هجرت، أما من بقي منهم فهم في قتال



د. كريم عبدليان

الهدف النهائي للدولة الإيرانية المتمثل في تحقيق «الهيمنة الإقليمية» لم يتغير خلال الـ 46 عامًا الماضية

كان الشاه صريحاً في آرائه وفي اعتبار نفسه «أريامهر»، أي آخر ملوك الإمبراطورية الفارسية الممتدة على مدار 2500 عام. كما كان الشاه يروج للفكرة العنصرية المبنية على تفوق العرق الآري وكراهية العرب.

أنفق الشاه عشرات المليارات في احتفالات بذكرى تأسيس مملكة فارس عام 1972، لتحقيق الاعتراف به كقوة مهيمنة في المنطقة، على الرغم من أن نصف شعبه كانوا من الفقراء والأيمنين. وعلى نحو مماثل، أنفق الملالي المليارات للدخول إلى النادي النووي، وفي دعم وكلائهم مثل «حزب الله» اللبناني والميليشيات الشيعية العراقية، وجماعة «الحوثي» اليمنية، بينما تعيش غالبية الإيرانيين في فقر مدقع.

في البداية، كان نظام الملالي أكثر تعقلاً وحكمة في هذا الصدد، ولكن مع فقدان النظام دعم الشباب الإيراني وبعد رؤية غالبية الإيرانيين يغادرون «الحسينيات» وبشكل جماعي، عاد نظام الملالي هو الآخر إلى توظيف أسطورة الانتماء الآري والقومية الفارسية. وهذا الخطاب هو الذي دعم استيلاء النظام الإيراني على العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتم توظيفه لتبرير مشاعر الكراهية ضد العرب.

التشابه بين نظامي الشاه والخميني،



كان لدى كل من
الشاه والخميني نزعة
أيديولوجية قوية
للمغاية، وهي ديكتاتورية
استبدادية شديدة
وإيمان باستخدام القمع
والعنف في نهجها
للكم، وفي سبيل
تحقيق أهدافها
وغاياتها

طائفي عربي - عربي، أججه وشارك فيه وموله
النظام البديل في إيران.

الاستراتيجية الإيرانية التوسعية

على جناح هذا «المشروع الفارسي»،
لم تعد الاستراتيجية الإيرانية التوسعية
خفية على أحد، رغم محاولات نظام
الملاي انتهاج سياسة مزدوجة ذات أبعاد
متعددة؛ فطابعها الحدائي يقر شكل
الدولة القطرية، وفي الوقت ذاته تعمل على
استعادة الإمبراطورية الفارسية ومكانتها
في المنطقة، من خلال صناعة ميليشيات
عسكرية شيعية داخل بعض الدول، مهمتها
العمل للسيطرة على الحكومات مع الإبقاء
على شكل الدولة بشكل صوري، مع إدارة
الدولة بواسطة أذرع طائفية تدين بالولاء
للولي الفقيه الإيراني، الأمر الذي سيؤهل
إيران للاضطلاع بدور إقليمي ودولي، وقد
طبقت هذه الاستراتيجية بدقة في كل من
لبنان والعراق واليمن وسوريا.

ويقول الدكتور محمد عباس ناجي،
خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية
والاستراتيجية: من الواضح أن هناك
محاولات لاستعادة الإرث الإمبراطوري
لإيران، وهذا التوجه لم ينقطع حتى بعد
الثورة، كل ما حدث هو تغيير الأدوات لا
السياسات. وعلى العكس نستطيع القول إن
ما يسمى «الثورة الإسلامية» التي قامت في



لماذا استبدل الشاه بالخميني؟

إعلان سياسي صريح عن عدم التقيد بحدود
إيران الجغرافية، بل إن هذا المشروع التوسعي
الطموح «المؤدلج» شيعياً، هو مهمة نظام
الملاي الأولي.

المصادر:

- 1- لماذا استبدل الشاه بالخميني؟،
موقع القبس، 17 سبتمبر/أيلول 2018.
- 2- الثورة الإيرانية تغير النظام
والهدف واحد: تكريس التفوق الفارسي،
موقع إندبننت عربية، 19 فبراير/شباط
2021.
- 3- تفكيك المشروع الفارسي، موقع
الرأي، 13 يناير/كانون الثاني 2025.



د. محمد عباس ناجي

إيران عام 1979، والتي تحدثت بوضوح تام
عن «نصرة المستضعفين في العالم»، هي

أردوغان يؤكد: حدود تركيا ليست «في الخرائط» «العثمانية الجديدة»... أكبر خطر يهدد الشرق الأوسط



العثمانية الجديدة... كيف استغل أردوغان ظروف المنطقة لتطبيقها؟

بديلاً عن الإخفاق في الدخول في الوحدة الأوروبية، وبالمقابل، تتخذ من الرابطة الدينية الإسلامية سبيلاً إلى ذلك.

وعبر تصريحات لم تنقطع خلال السنوات الأخيرة، أوضح المسؤولون الأتراك على الدوام، أن الكثير من أقاليم الجوار، سواء في الشرق الأوسط، أو آسيا الوسطى، تعاني من تزايد حدة النزاعات، وارتضاع منسوب الصراعات. وذلك بسبب «انفلاخها» عن الدولة التركية، التي لا تزال تمتلك «أحقية التدخل» بأساليب متنوعة، ليس بناء على حسابات المصالح الاستراتيجية، وإنما تأسيساً على الاعتبارات التاريخية.

عادت أحلام الأتراك في إعادة إحياء ما يسمّى «الروح العثمانية الجديدة» في ظلّ الضعف والتفكك البيّن، الذي يعاني منه

إسراء حبيب



أحلام الأتراك لإعادة
إحياء «الروح العثمانية»
عادت في ظل مظاهر
الضعف الذي يعاني منه
العالم العربي

اعترف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في مناسبات عديدة، بالسعي إلى إحياء «العثمانية الجديدة»، ومن ذلك تصريحه علناً ذات مرة، بأن «حدود تركيا ليست حدوداً مرسومة في الخرائط، بل هي حدود القلب».

لم يعد خافياً على أحد في الشرق الأوسط، أن أردوغان ينظر إلى نفسه على أنه «خليفة غير متوّج» للمسلمين، مستنداً في ذلك إلى الإرث التاريخي للعثمانيين. وقد أشار ذلك «الكماليين» من أتباع أتاتورك الذين يحرصون على قطع علاقات تركيا بالعالم الإسلامي، فعثمانية أردوغان الجديدة تطمح للتوسع والسيطرة، في حين أنّ دعاة كمالية أتاتورك ينظرون داخل الحدود الوطنية فقط، وعثمانية أردوغان تريد السيطرة على الشرق



إسرائيل الكبرى مقابل الطموحات العثمانية الجديدة

من قصص الأجداد وحكايات كبار السن. ولكن هذه الصور أصبحت خلال السنوات الأخيرة جزءاً من واقعهم وحياتهم اليومية وتكوينهم الثقافي والقومي، وذلك بفعل التوجهات الرسمية والمظاهر الشعبية التي لا تزال حاضرة بينهم وبقوة، وكذلك الدراما التي تملأ شاشات منازلهم تمجيداً لحقبة الخلافة العثمانية التي أدخلت الشرق الأوسط من قبل في عصر ظلام، استمر مئات السنين.

ما تجسده الدراما التاريخية التركية عن «أمجاد» الإمبراطورية العثمانية، لا يختلف كثيراً عما يؤمن به أردوغان، ويحرص على تذكير الأتراك به في معظم أحاديثه، بل إن الرئيس التركي أصبح يهتم باستعادة بعض تلك المظاهر في البروتوكولات الرسمية وخطاباته الشعبية بشكل مباشر.

باتت السياسات التركية، بناء على هذه السياسة التوسعية، تتجسد في نشر جنودها خارج الحدود، والتوجه نحو تأسيس عدد من القواعد العسكرية في مناطق الجوار الجغرافي، وكذلك التوسع في برامج التعليم المباشر وغير المباشر للغة التركية، ونشر مراكز الثقافة، وتكثيف المنح العلمية، كما يقتضي ذلك إعادة تأسيس بعض المؤسسات خارج الحدود.

«النموذج الأردوغاني» التوسعي يستند إلى الاعتماد على القوة العسكرية مع الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية

العالم العربي. وعادت تركيا من جديد تتدخل في كل شؤون الشرق الأوسط، وذلك مع صعود أردوغان إلى سدة الحكم؛ فبعض نخب الأتراك بدأوا يروجون للدعوة إلى عثمانية جديدة، يكون لها دور وتأثير في مشاكل وأوضاع الشرق الأوسط.

وبزّر أحمد داود أوغلو، وزير خارجية تركيا السابق؛ هذا التوجه بأن «العثمانية الجديدة هي دعوة للانفتاح على العالم الإسلامي، وعودة تركيا إلى الشرق بعد أن كانت تستجدي عضوية الاتحاد الأوروبي».

إحياء «ذكريات السلطنة»

أحلام أردوغان في إحياء ذكريات السلطنة والخلافة العثمانية، لا تقتصر فقط على المنطقة العربية التي حكمها الأتراك 400 عام، بل تمتد إلى منطقة البلقان التي حكمها العثمانيون أيضاً لسنوات أطول، وما زال فيها عدد كبير من ذوي الأصول التركية، كما هي الحال في البوسنة وكوسوفو وألبانيا وبلغاريا وقبرص، فضلاً عن الجمهوريات الإسلامية ذات الأصل التركي داخل حدود روسيا الحالية. ولم تعد صور ومظاهر إحياء الأتراك لحقبة الإمبراطورية العثمانية أمراً تخبئه مجلدات التاريخ، وتسترجعه الأجيال الجديدة



أردوغان يزور موقع تصوير مسلسل أرطغرل (الأناضول)

القوى الأوروبية خلال الفترة الإمبريالية. من جهة أخرى، هناك تقديرات تشير إلى أن ما لم يستطع أجداد أردوغان فعله بفرض «سياسة التتريك» على البلدان العربية قديماً، يكمله هو وإن كان بطريقة مغايرة، متخذاً من شعارات «تحرير القدس» و«حماية الدين الإسلامي» ونصرة المستضعفين ومساندة السوريين، وغيرها من العناوين اللافتة، أدوات لشرعنة سياساته التوسعية. على الجانب الآخر، اتجه أردوغان إلى ممارسات تكشف رغباته الاستعمارية؛ حيث قام ببناء قاعدة عسكرية في قطر، ثم قاعدة عسكرية أخرى في السودان، في عهد الرئيس المخلوع عمر البشير، وما زال يمارس التدخل في الشأن الليبي، بما يؤدي إلى تصدير جماعات العنف والعمليات الإرهابية إلى دول الجوار العربي.

نفوذ عابر للحدود

خلال الأعوام الأخيرة، تجاوز المشروع التركي الهادف لإحياء «الإمبراطورية العثمانية» من جديد، الحدود التقليدية للدبلوماسية، ليصبح مشروعاً استعمارياً توسعياً يعتمد على الأدوات العسكرية، الاقتصادية، والأيديولوجية. فأصبحت

المليجي: استغلال تركيا للتنافس بين القوى الدولية في المنطقة أتاح لها هامشاً كبيراً لتنفيذ أجندتها الإقليمية

ويمكن القول، بناء على هذه المعطيات، إن لدى تركيا مشروعاً إقليمياً يمتد إلى الشرق الأوسط وجواره، ويستهدف - بالدرجة الأولى- إعادة النظر في ثوابت الجوار، بما يوجد حقائق تركية على الأرض والثقافة السائدة عليها، لتعيد كتابة التاريخ، وتصوغ على نحو مغاير خطوط الحدود، وجغرافيا الدول.

وبينما تتوسع أنقرة في تقديم المساعدات الإنسانية لليمن والصومال ودول أفريقيا، وترسخ وجودها العسكري في كل من سوريا والعراق وليبيا، إنما تستهدف بذلك إيجاد وضع تركي مغاير في شرق أوسط جديد، يختلف فيه وضع تركيا وواقعها الذي يحاول استحضار ماضيها الاستعماري.

ويستند «النموذج الأردوغاني» الذي ينطلق من طموحات قوية وأحلام إمبراطورية تاريخية، في مشروعه التوسعي، إلى الاعتماد على القوة العسكرية جنباً إلى جنب مع الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية. وتمثل حالة الضعف والهشاشة التي تعاني منها بعض الدول الأفريقية مثل ليبيا والصومال، وضماً مثالياً للاستغلال من قبل العديد من القوى الوسطى الطموحة وعلى رأسها تركيا، وهو ما يكرر حالة التدافع الأولى على أفريقيا من قبل



العثمانية الجديدة

مصالحها. كما يتعين على الدول العربية الاستثمار في بناء قدراتها الذاتية لمواجهة التهديدات المتزايدة. في المقابل، فإن التفاوض عن هذه الأطماع «العثمانية» قد يؤدي إلى مزيد من زعزعة استقرار المنطقة، بحيث ستستمر تركيا في استغلال الأزمات الداخلية والخارجية لتحقيق مكاسب طويلة الأمد. والتصدي لهذا المشروع التوسعي ليس خياراً بل هو ضرورة وجودية، من أجل المحافظة على استقلال الدول العربية ومستقبل شعوبها، وضمان سيادة مواردها واقتصاداتها، بعيداً عن تدخلات القوى الطامعة.

■ المصادر:

- 1- العثمانية الحديثة: كيف تستخدم تركيا أدواتها للتمدد في العالم العربي؟، موقع الميادين، 18 ديسمبر/كانون الأول 2024.
- 2- العثمانية الجديدة، موقع المجلة، 3 فبراير/شباط 2019.
- 3- هكذا يُقدم أردوغان «العثمانية الجديدة»، للعالم، موقع الجزيرة، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2018.
- 4- هل يصحو أردوغان من أحلام العثمانية الجديدة؟، موقع حضريات، 3 يناير/كانون الثاني 2020.



الكاتب إلهامي المليجي

تركيا، بذلك، لاعباً كبيراً في مشهد الفوضى الإقليمي، بعد أن سعت إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية في الشرق الأوسط، بما يخدم طموحاتها، حتى لو كان ذلك على حساب سيادة الدول العربية، كما حدث في سوريا مؤخراً. تمثل «العثمانية الجديدة»، بهذا المعنى الاستعماري، مشروعاً متكاملًا يسعى جاهداً إلى إحياء الهيمنة التركية على مناطق كانت تحت السيطرة العثمانية في الماضي. وتستند هذه الرؤية التوسعية إلى خطاب سياسي يحمل أبعاداً قومية بالغة الخطورة، ليس على الدول العربية فحسب، بل على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

ويقول الكاتب إلهامي المليجي، إن المشروع التركي التوسعي يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وسيادة الدول، مشيراً إلى أن استغلال تركيا للتنافس بين القوى الدولية، مثل روسيا والولايات المتحدة، أتاح لها هامشاً كبيراً لتنفيذ أجندتها الإقليمية، الأمر الذي يضع الدول العربية أمام تحدٍ كبير يتطلب استجابة حازمة وموحدة.

ويؤكد المليجي، أنه لا يمكن مواجهة هذه الأطماع التركية السافرة إلا عبر وضع استراتيجية عربية شاملة تقوم على تعزيز التعاون بين الدول العربية، أمنياً واقتصادياً، وتقوية التحالفات الإقليمية التي تعيد صياغة دور العرب كقوة موحدة قادرة على حماية

لدى تركيا مشروعاً إقليمياً يمتد إلى الشرق الأوسط وجواره، ويستهدف - بالدرجة الأولى - إعادة النظر في ثوابت الجوار

الأكاديمي العراقي البارز د. عبد السلام سبع الطائي:

شعار إيران الحقيقي «الفرس قبل القدس»

أكد الأكاديمي العراقي البارز، الأستاذ الدكتور عبد السلام سبع الطائي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة بغداد وجامعة كوبنهاجن الحكومي، أن شعار إيران الحقيقي هو «الفرس قبل القدس»، وأن المشروع الإيراني المعروف بـ «الهلل الشيعي» تحوّل اليوم إلى «طوق سني» يلتف حول أعناق الملاي، مشيرًا إلى أن ظهور هذا «الطوق السني»، السعودي والأفغاني، يمثل ضربة كبيرة للاستراتيجية الإيرانية.

وأضاف الطائي، في حوار لـ «شؤون إيرانية»، أن هناك مخططًا لتقسيم سوريا بين «دولة مفيدة» وأخرى زائدة عن الحاجة، وأن رئيس الملف السوري في الأمم المتحدة، وهو أكاديمي سويدي، حدّثه قبل أكثر من عقد من الزمن عن مخطط لتقسيم سوريا، لأن الصراع في

هذا البلد العربي لم يكن مجرد حرب داخلية، بل تعدى

ذلك ليصبح ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية

والدولية، حيث تجد بعض المشاريع (الإقليمية)

مصالحها في الهيمنة على المشهد السوري بما

يخدم أهدافها الاستراتيجية.

وشدد الأكاديمي العراقي، على أن «العدوان

الثلاثي» الإسرائيلي- الأمريكي- الإيراني،

من أبرز التحديات التي تواجه الأمن

القومي العربي في الوقت الراهن،

محدّرًا - في الوقت ذاته- من أن

المخططات الهادفة لتفتيت

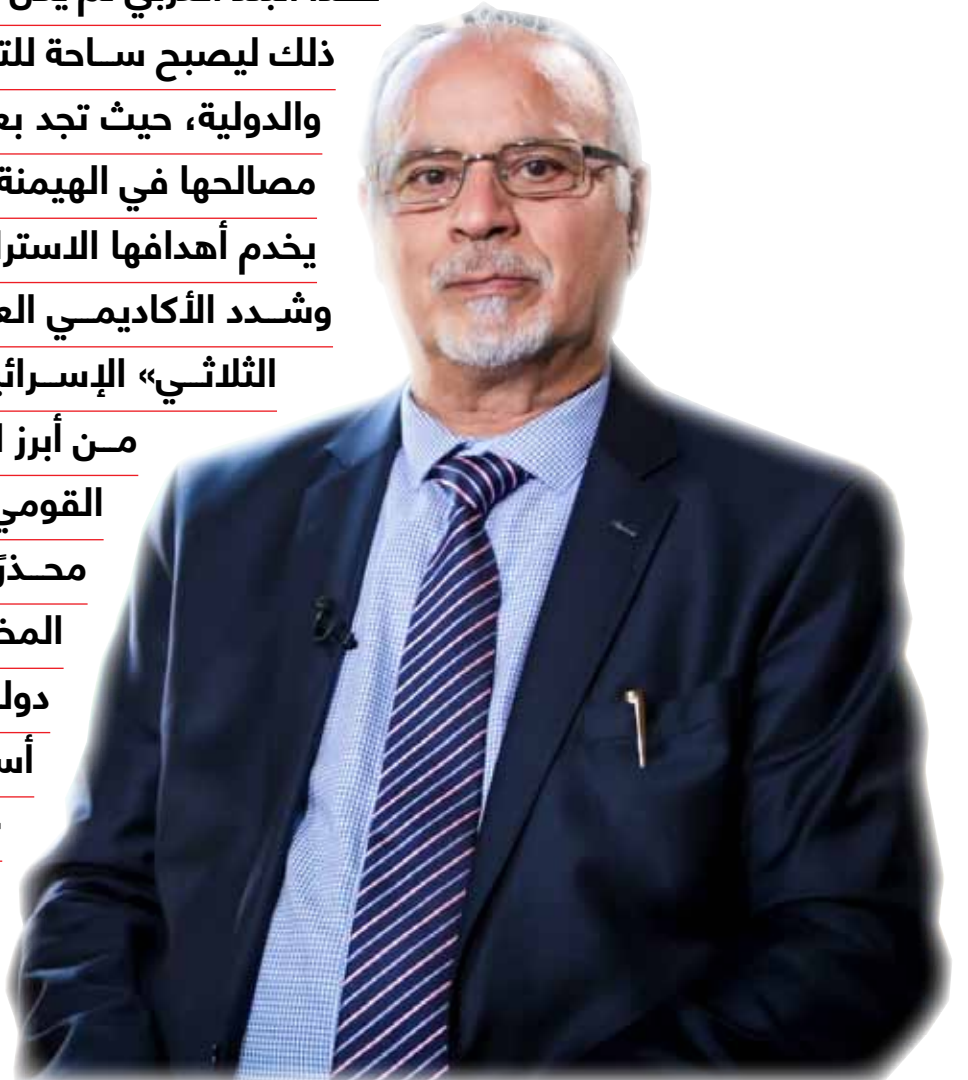
دولنا إلى كيانات صغيرة على

أسس عرقية وطائفية، هي

«مسمار» في نعش الأمن

القومي العربي... وإلى

نص الحوار:



حوار: شريف عبدالحميد



رئيس الملف السوري بالأمم المتحدة حدثني قبل أكثر من عقد من الزمن عن مخطط لتقسيم سوريا



المشروع الإيراني تحوّل اليوم إلى طوق سني يلتف حول أعناق الملاي

تتجلى جميع هذه الأضرار في تفتيت الوحدة العربية، واستنزاف الموارد الاقتصادية، وتعزيز الانقسامات الطائفية لزعزعة الأمن القومي العربي وإيقاف عجلة التقدم والتنمية العربية الإسلامية.

شعور بـ «النقص الديموغرافي»

● باتت بعض الدول العربية عرضة لمخططات تهدف للسيطرة على مقدراتها والاستيلاء على ثروتها... فما هي أبرز هذه الدول المهددة في تقديركم؟

- تواجه العديد من الدول العربية تحديات كبيرة تتعلق بالسيطرة على مقدراتها وثروتها، نتيجة للصراعات الداخلية والخارجية. من أبرز هذه الدول:

اليمن: يعاني من حرب أهلية مستمرة، حيث تتداخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع،

وهو مخطط يهدف إلى تقسيم الدول العربية إلى كيانات صغيرة على أسس عرقية وطائفية كمسما في نعش الأمن القومي العربي، مما يضعف قدرتها على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

2- تركيا: تعتمد على استراتيجيات التوسع الإقليمي من خلال الوجود العسكري المباشر في دول مثل سوريا وليبيا، ودعم جماعات سياسية معينة لتعزيز نفوذها. وهذا الوجود يهدد الأمن القومي الإسرائيلي والإيراني.

3- إيران: تعتمد على تصدير الثورة ودعم الميليشيات المسلحة في دول مثل العراق، لبنان، واليمن، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي لهذه الدول وإضعاف الأمن القومي العربي.

وهنا، تجدر الإشارة إلى تلاحق المشروع الصهيوني مع الإيراني الصفوي، الساعيان لتقسيم جزيرة العرب الكبرى إلى جزر صغرى. وهذه الجزر الصغرى تصب في نهاية المطاف بجزيرتي فارس و(إسرائيل) الكبرى! وهكذا

● كيف أُلحقت إسرائيل وإيران وتركيا أضراراً بالغة بالأمن القومي العربي؟

- تعرضت طليعة أمتنا، مصر العربية، لعدوان عسكري ثلاثي عام 1956. وتلا ذلك، عدوان على العراق، ثم العدوان على ليبيا، وانتهى الأمر بهيمنة إيران على سوريا ولبنان وتقسيم السودان. إن العدوان الثلاثي الإسرائيلي-الأمريكي-الإيراني يُعد من أبرز التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي، حيث تتداخل مصالح هذه القوى الثلاث في المنطقة بطرق تلحق أضراراً بالغة على المستويات السياسية، الاقتصادية، والعسكرية.

ويمكن بيان معطيات ذلك العدوان، كالتالي:

1- إسرائيل: تسعى إلى تعزيز نفوذها الإقليمي من خلال سياسات التوسع والاستيطان، وإضعاف دول المنطقة تمهيداً لإعادة ترسيم خارطتها، من أجل أن يصبح لإسرائيل وإيران وتركيا موطن قدم في الشرق الأوسط الجديد،



العراق تحكمه ميليشيات إيران

إيران لن تتخلى بسهولة عن مشروعها التوسعي في المنطقة وربما تُعيد ترتيب أوراقها خلال الفترة المقبلة

فرض عقوبات أو حتى طرد (إسرائيل) من الأمم المتحدة، لضمان احترام القانون الدولي لكن هذا الكيان المصطنع أممياً، (إسرائيل)، استمر في سياساته دون عواقب ملموسة.

ورغم صعوبة الطريق لوضع حد لاستهتار هذا الكيان، فإن التاريخ مليء بأمثلة عن تغييرات جذرية كانت تبدو مستحيلة في البداية. هناك أمثلة تاريخية تُظهر كيف يمكن أن تؤدي الجهود الدولية أو الشعبية إلى تغييرات جذرية في النزاعات السياسية، من أهمها:

1- نهاية نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا: كان نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) قائماً على التمييز العنصري والقمع. وبفضل الجهود الشعبية داخل البلاد، بقيادة شخصيات مثل نيلسون مانديلا، والضغط الدولي من خلال العقوبات والمقاطعات، انتهى هذا النظام في أوائل التسعينيات.

2- استقلال الهند عن الاستعمار البريطاني: قاد المهاتما غاندي حركة مقاومة سلمية ضد

● هل ينجح المجتمع الدولي في إيقاف الآلة الجهنمية الإسرائيلية؟

- الحديث عن النموذج الإسرائيلي الذي صنعه بريطانيا، وعززت وجوده أمريكا والأمم المتحدة بقرار تسيّد الأقليات، وعلى الأخص اليهود والفرس لكونهما يعانيان عقدة الشعور بالنقص الديموغرافي!

والانتقادات الواسعة التي تواجهها (إسرائيل) حالياً بعد عدوانها على غزة، هي دراما أممية وظاهرة صوتية واختلاف بالصوت على الفضائيات فقط! وهنا يكمن سر تجاهل (إسرائيل) المتكرر للقانون الدولي، خاصة في سياق النزاعات مع الفلسطينيين. المجتمع الدولي، رغم محاولات البعض منه، يواجه تحديات كبيرة في محاسبة (إسرائيل). على سبيل المثال، تجاهل (إسرائيل) قرارات محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن، منظمات حقوق الإنسان وبعض الدول لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة، مثل

مما يؤثر على استقرار البلاد وثرواتها. ليبيا: تشهد صراعات مسلحة بين الفصائل المختلفة، مما يجعلها عرضة للتدخلات الخارجية التي تستهدف السيطرة على مواردها النفطية.

العراق: يواجه تحديات جراء التدخلات الإقليمية والدولية والتي تؤثر على استقراره واستغلال ثرواته البشرية والطبيعية المسلوقة والمنهوبة بواسطة الربط البري والكهربائي مع إيران.

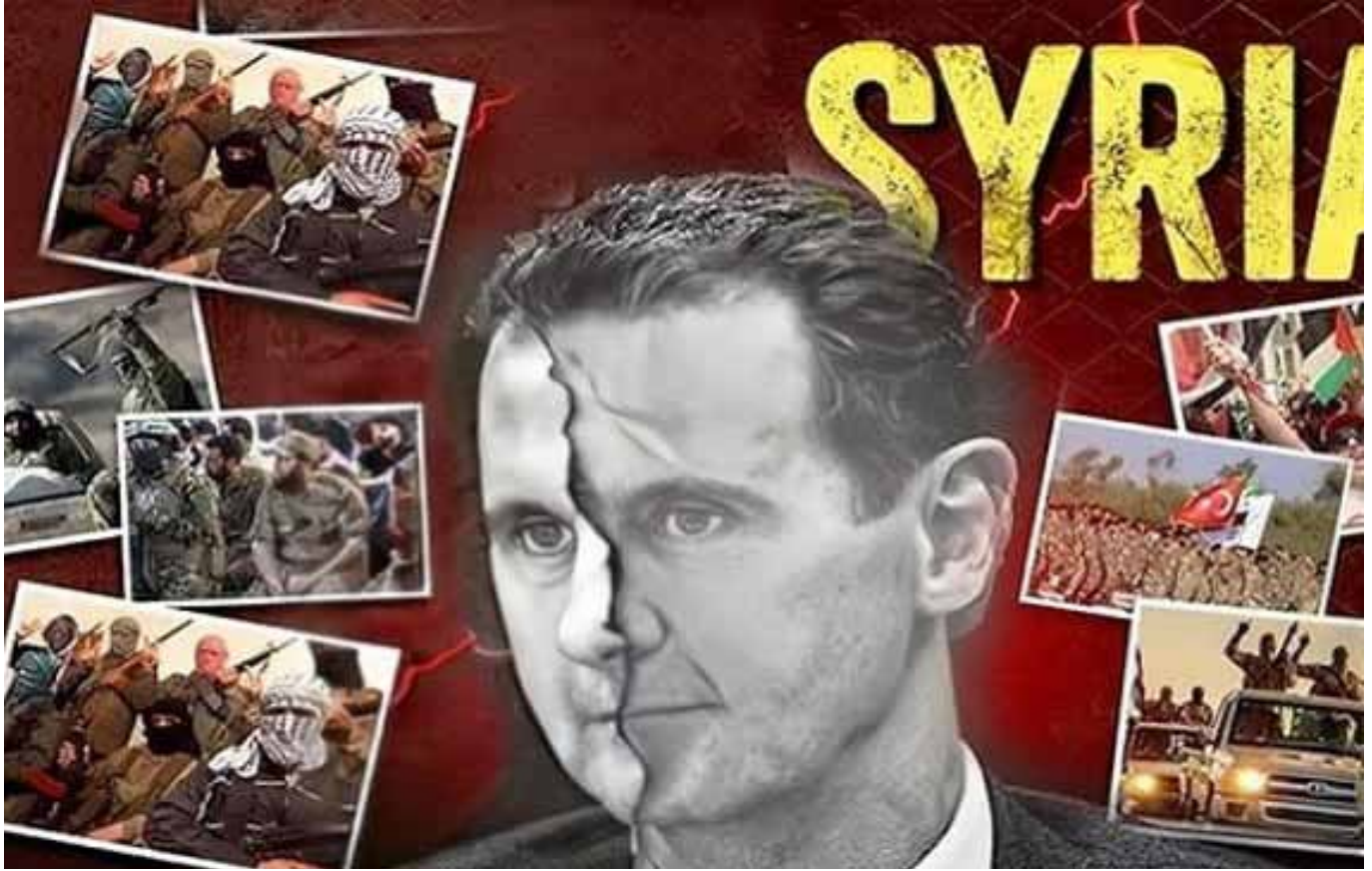
تونس: رغم أنها تُعتبر من الدول الأكثر استقراراً نسبياً، إلا أنها تواجه أزمات سياسية واقتصادية قد تجعلها عرضة لمخاطر داخلية وخارجية.

السودان: وما يتعرض له من تقسيم ونهب ثرواته وتهجير لشعبه!

هذه الدول وغيرها تعاني من صراعات حول السلطة والثروة، مما يجعلها عرضة للتدخلات الخارجية التي تستهدف استغلال مواردها.



«العدوان الثلاثي» الإسرائيلي- الأمريكي- الإيراني من أبرز التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي



انهيار العمق الاستراتيجي للنظام الإيراني في سوريا

نظام الأسد وهروبه من سوريا. ووفقاً لبعض التحليلات، فإن ظهور الطوق والصداع السني الأفغاني والسوري يُعتبر اليوم ضربة استراتيجية لإيران، حيث كانت سوريا تمثل محوراً حيوياً لربط طهران بحزب الله في لبنان وتسهيل الإمدادات العسكرية.

● هل معنى ذلك أن طهران سوف تتخلى عن مشروعها التوسعي؟

- رغم أن إيران اليوم بين مطرقة وسندان سوريا وأفغانستان ولبنان، فإنها قد لا تتخلى عن مشروعها بسهولة. وهناك مؤشرات على أنها قد تعيد ترتيب أولوياتها الإقليمية، مثل تعزيز نفوذها في العراق ولبنان، أو استخدام أدوات أخرى مثل القوة الناعمة والتحالفات الدولية مع قوى مثل الصين وروسيا. كما أن اليمن قد يظل ساحة ضغط تستخدمها إيران لتحقيق مكاسب إقليمية.

لكن استمرار هذا المشروع يعتمد على قدرة

وإيران جزءاً لا يتجزأ من تلك القواعد. وهذا ما أشرنا إليه على قناة «الشرقية» قبل أكثر من أربع سنوات. عندما نكرر الحديث عما يجري بالمنطقة، فنحن لسنا أمام تخمينات وتوقعات، بل أمام وقائع وواقع ميداني لمخططات على الأرض في غزة وغيرها، وما سيلبها من تداعيات على الأردن وسوريا ولبنان والعراق وليبيا، وسواها من الدول العربية المستهدفة.

ولكن المشروع الإيراني المعروف بـ «الهلال الشيعي» تحول اليوم إلى «طوق سني» يلتف حول أعناق الملاي من قبل دول الطوق، أفغانستان، السعودية من البحر الأحمر ومضيق هرمز واليمن على قارعة الطريق، علاوة على سوريا من البحر الأبيض. وبات نظام الملاي يواجه تحديات كبيرة بعد الضربات التي تلقاها حلفاؤه الإقليميون مثل «حزب الله» و«الحوثيين»، و«الحشد الشعبي» في العراق على الطريق، بالإضافة إلى صعود نظام «طالبان» وهروب الرئيس أشرف غني من أفغانستان، تلاه انهيار

الاستعمار البريطاني، مما أدى إلى استقلال الهند في عام 1947. كان هذا مثلاً على كيف يمكن للنضال السلمي أن يحقق تغييرات كبيرة. 3- استقلال الجزائر عن الاستعمار الفرنسي: بعد حرب تحرير طويلة وشاقة، حصلت الجزائر على استقلالها في عام 1962، مما يُظهر كيف يمكن للنضال المستمر أن يحقق تغييرات جذرية.

الفرس قبل القدس

● هل يستمر المشروع الإيراني التوسعي على جناح «الهلال الشيعي» بعد الضربات التي تلقاها «حزب الله» وجماعة «الحوثي» وسقوط الأسد؟

- «الفرس قبل القدس»، قلناها مراراً وتكراراً، هذا هو شعار إيران الحقيقي، غير أن قواعد اللعبة قد انتهت، وملامح خارطة 2025 قد أتت.



بعد قطع يدها في سوريا ولبنان .. الدور الآن على ميليشيات إيران في العراق

إيران وتركيا وإسرائيل وجدت في «الأزمات العربية» فرصًا سانحة لتحقيق

مصالحها الاستراتيجية

- نعم، أذكر هنا أن رئيس الملف السوري بالأمم المتحدة، حدثني قبل أكثر من عقد من الزمن عن مخطط لتقسيم سوريا. وقد التقينا مراراً بجامعة ستوكهولم، حيث كان يحضر اجتماعات المعارضة السورية في جنيف، بعد فترة وجيزة من اندلاع الثورة.

حدثني هذا الأكاديمي السويدي مستفسراً عن ردود فعل الشعب السوري والعراقي واللبناني تجاه مشروع تقسيم سوريا إلى، المفيدة والفائضة! ولابد من الإشارة بأن هذا المخطط المستحدث، مُزج فيه الجانب الأيديولوجي بالاستراتيجي الجيوسياسي.

وقد أُلح السويدي، حينها، إلى محاولة إيران إعادة هندسة سوريا بأحجار مذهبية تجيدها أكثر من واشنطن وموسكو. ومخطط سوريا يهدف إلى السيطرة على المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والجغرافية في البلاد، والتي تضم جبال القلمون والعلويين والسواحل والحدود الجنوبية المحايدة إلى لبنان

وتجد بعض المشاريع الإقليمية، كالمشروع الإيراني أو التركي، مصالحها في الهيمنة أو التأثير على المشهد السوري بما يخدم أهدافها الاستراتيجية. وفي الجانب الدولي، هناك تنافس بين القوى الكبرى كروسيا والولايات المتحدة، حيث يسعى كل منهما لتحقيق نفوذ جغرافي وسياسي في سوريا ومنطقة الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط ومع ذلك، فإن أخطر ما يدور الآن من مشاريع استعمارية هو مخطط تقسيم سوريا: العلوية المفيدة والسنية الفائضة!

وأخطر ما سيواجه الثورة السورية هو محاولة إحياء مشروع سوريا المفيدة وسوريا السنية الزائدة عن الحاجة، إنه مخطط فرنسي اختفي، ثم عاد للتداول منذ هيمنة إيران على سوريا.

● كيف يجري تنفيذ هذا المخطط في تقديركم؟

إيران على التكيف مع التغيرات الجيوسياسية والضغط الدولي والإقليمية المتزايدة. فإن تغيرت التحالفات الدولية، مثل تعزيز العلاقات بين الدول العربية وقوى عالمية منافسة لإيران، فقد تجد إيران نفسها معزولة أكثر.

مخططات تقسيم سوريا

● هل يمكن اعتبار مخططات تقسيم سوريا التي يجري الحديث عنها منذ سقوط نظام الأسد جزءاً من الصراع بين المشاريع الإقليمية؟

- يمكن النظر إلى مخططات تقسيم سوريا، المحاذية لـ (إسرائيل) التي تحتل أراضيها، واحتلال تركيا لـ «الإسكندرون»، كجزء من الصراع بين المشاريع الإقليمية والدولية التي تسعى إلى تحقيق مصالحها في المنطقة. الصراع في سوريا لم يكن مجرد حرب داخلية، بل تعدى ذلك ليصبح ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.



مخططات تفتت دولنا إلى كيانات صغيرة على أسس عرقية وطائفية «مسار» في نعش الأمن القومي العربي



حلفاء تركيا يرتكبون جرائم حرب ضد الكرد في شمال شرق سوريا

الإقليمية. لذلك لعب «الربيع العربي» دوراً رئيسياً في إتاحة الفرصة للقوى الإقليمية للتدخل. كما أن انهيار أنظمة مثل تونس وليبيا واليمن وسوريا، فتح مساحات وفرغات استخدمتها القوى الخارجية لتعزيز مصالحها. وفي المجمل، يمكن القول إن «الربيع العربي» كان عاملاً مسرعاً، لكنه لم يكن السبب الوحيد. التدخلات الإقليمية استغلت التصدعات الداخلية والقضايا العالقة في الدول العربية لتحقيق مكاسبها.

تدشين «مشروع عربي»

● هناك دعوات إلى تدشين «مشروع عربي» في مواجهة الأخطار الناشئة عن التفاعلات الإقليمية والدولية المتضاربة في المنطقة... كيف يمكن تحقيق مثل هذا المشروع على أرض الواقع؟

- تحقيق مشروع عربي لمواجهة التحديات

- لعل تعميق اختراقات القوى الإقليمية للمحيط العربي نتج عن عوامل عديدة، تداخلت مع التحولات السياسية والاجتماعية في العالم العربي. من أبرز تلك العوامل: ضعف الدولة المركزية: في العديد من الدول العربية، تراجعت سلطة الدولة المركزية نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية، مما فتح المجال أمام قوى إقليمية لملء الفراغ.

الطموحات الجيوسياسية:

- القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا (وإسرائيل)، وجدت في الأزمات العربية فرصاً لتحقيق مصالحها الاستراتيجية وتوسيع نفوذها على حساب استقرار المنطقة.

- استخدام «وكلاء» أو دعم فصائل محددة داخل الدول العربية كان من أبرز أدوات التأثير. غياب التضامن والتوافق العربي: الانقسام بين الدول العربية وصراعاتها الداخلية والخارجية أعاق القدرة على صد التدخلات

وتركيا، كما تدخل في خارطته دمشق ببعدها الرمزي والديني، وحلب نظراً لكونها بوابة سوريا إلى قلب أوروبا.

أما سورية الفائضة عن الحاجة، استراتيجية وأيديولوجياً، في الأغلب ستكون حدودها من البادية السورية التي يُخطط لأن يكون مركزها الرقة ودير الزور، بغرض عزلها عن تركيا بجدار يستولي على معظم أرياف هاتين المنطقتين، من أجل السيطرة على الثروات النفطية والغازية فيها، ليكون بوابة لنهب خيرات العراق عبر معبر «البوكمال» ومنفذ القائم والتنف الحدوديتين والتي ربما كانت سبباً في مقتل قاسم سليماني، وزير المستعمرات الإيرانية!

● ما هي العوامل التي ساعدت على تعميق اختراقات القوى الإقليمية للمحيط العربي... وهل أسهم «الربيع العربي» حقاً في نجاح تلك الاختراقات؟



الخرائط الدولية تؤكد أن السنة هم الأغلبية



الانتقادات الواسعة التي تواجهها إسرائيل حاليًا بعد عدوانها على غزة مجرد «دراما أممية» وظاهرة صوتية

السلام والتنمية المستدامة، وهو ما يمكن اعتباره استجابة أممية شاملة للتحديات التي تواجه المنطقة. بينما ركزت سياسات القطب الأبعد للرئيس ترامب على تعزيز النفوذ الأمريكي وإعادة ترتيب الأولويات الإقليمية بما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية بشكل أساسي.

● هذا المقترح الأممي... هل سيلقى قبولاً لدى دول الشرق الأوسط؟

– أعتقد أن قبول هذا الاقتراح الأممي في المنطقة يعتمد على عدة عوامل معقدة ومتداخلة:

- 1- مواقف الدول الإقليمية: إذا نجح غوتيريش في كسب دعم الدول الرئيسية في الشرق الأوسط، مثل السعودية وتركيا وإيران ومصر، فإن فرص تبني المشروع ستكون أكبر.
- 2- تعامل الدول مع الخلافات الحالية: التوترات المستمرة بين الدول مثل إيران ودول الخليج، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، قد

قضايا الطاقة، والتغير المناخي.

● اقترح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إقامة نظام إقليمي جديد يقوم على استقرار الشرق الأوسط... إلى أي مدى يمكن اعتبار هذا المقترح مشروعاً أممياً مضافاً لمشروع ترامب؟

– اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة الهادف لتعزيز استقرار الشرق الأوسط، يعكس رؤية أممية تسعى إلى معالجة التوترات الإقليمية من خلال التعاون المتعدد الأطراف. وهذا النهج يختلف عن سياسات إدارة ترامب التي ركزت من قبل على اتفاقيات تطبيع فردية بين دول عربية و(إسرائيل)، مثل «اتفاقيات أبراهام»، والتي كانت تهدف إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية بشكل أحادي.

غوتيريش، في تصريحاته، شدد على أهمية التعددية والتعاون الدولي كوسيلة لتحقيق

الإقليمية والدولية يستلزم جهوداً متعددة الأبعاد وشراكة جادة بين الدول العربية. يمكن اتخاذ خطوات عملية لتحقيق هذا المشروع:

1- وضع رؤية مشتركة وأهداف واضحة: يجب أن تكون هناك خطة استراتيجية تتفق عليها الدول العربية، تشمل تعزيز السيادة الاقتصادية، ضمان الأمن الإقليمي، وتحقيق التنمية المستدامة.

2- إنشاء مؤسسات مشتركة: يمكن تأسيس مؤسسات عربية مخصصة لمعالجة القضايا الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية، تكون بمثابة مظلة للتعاون والتنسيق.

3- تعزيز التكامل الاقتصادي: من خلال إنشاء سوق مشتركة، تطوير البنية التحتية المشتركة، وتطبيق سياسات اقتصادية تحفز الاستثمارات داخل المنطقة.

4- تنشيط العمل الدبلوماسي: تعزيز التعاون السياسي وتوحيد الرؤى في مواجهة التحديات العالمية والإقليمية مثل النزاعات،



المشروع الإيراني المعروف بـ «الهلل الشيعي» تحوّل اليوم إلى «طوق سني» يلتف حول أعناق الملاي



عناصر من ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران

ومع ذلك، فإن تأثيرها يعتمد على كيفية استجابة الأطراف المختلفة لهذه التغييرات.

مكان بين الكبار

● كيف تتمكن الدول العربية من لعب إقليمي فاعل وترتقي إلى مستوى حجز مكان بين الكبار، كالاتحاد الأوروبي مثلاً؟

- لتحقيق دور إقليمي فاعل للدول العربية والارتقاء بها إلى مكانة دولية مؤثرة، يمكن للدول العربية التركيز على عدة محاور استراتيجية، منها:

1- التكامل الاقتصادي: إنشاء سوق عربية مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة لتعزيز التعاون في مجالات التجارة والطاقة والصناعة، بحيث تشكل الدول العربية قوة اقتصادية موحدة تجعلها منافساً عالمياً.

2- إنشاء منطقة حرة للتعليم والبحث

● هل صحيح أن عملية «طوفان الأقصى» التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في أكتوبر/تشرين الأول 2023 ستؤدي في النهاية إلى خلخلة البنية الجيوسياسية في المنطقة؟

- عملية «طوفان الأقصى» التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في أكتوبر/تشرين الأول 2023، لم تكن مجرد حدث عسكري، بل كانت نصراً عسكرياً فريداً في الحرب النفسية أيضاً، زعزع هوية الانتماء والولاء للمستوطنين اليهود بدوام (دولة) إسرائيل، وهو جرح بعيد المدى لأنه نصر تمكن لا بل فاق في مدياته تدمير نظرية القبة الحديدية لـ (إسرائيل).

وسيؤثر «طوفان الأقصى» بشكل كبير على المشهد الجيوسياسي في المنطقة. على المدى الطويل، يمكن أن تسهم هذه العملية في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية، إن استمرت المقاومة تحقيق مكاسب استراتيجية.

تشكل تحديات أمام تطبيق أي نظام إقليمي جديد.

3- دور القوى الدولية: دعم القوى العالمية الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، سيكون حاسماً في تعزيز هذا المشروع وضمان عدم معارضته من قبل أي طرف.

4- الجهود الدبلوماسية: إذا تمكن غوتيريش من بناء أرضية مشتركة للدول عبر الحوار والمفاوضات، فإن الاقتراح قد يكتسب قبولاً واسعاً.

5- التركيز على مصالح الدول: يجب أن يقدم الاقتراح حلولاً عملية تعالج القضايا الاقتصادية والأمنية التي تهم كل دولة.

لكن التحديات السياسية الحالية قد تكون عقبة كبيرة أمام تحقيق هذا المشروع، خاصة مع استمرار النزاعات الإقليمية والتوترات بين القوى الكبرى. ومع ذلك، هناك فرص للتعاون إذا تم التركيز على المصالح المشتركة مثل الأمن والاستقرار الاقتصادي.



ما زالت حرب الإبادة الإسرائيلية في غزة مستمرة



الصراع في سوريا لم يكن مجرد حرب داخلية... بل تعدى ذلك ليصبح ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية

العربية، مما يعزز من تبادل الطاقة ويُسهّم في توفير التكاليف وضمان الاستقرار الكهربائي.

- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: يقدم الدعم المالي والمساعدات للدول العربية لتنفيذ مشروعات تنموية واقتصادية، مما يعزز من التضامن والعمل المشترك.

- التحالف العربي لدعم العراق واليمن: يعد نموذجًا للتعاون العسكري والسياسي بهدف دعم استقرار العراق واليمن، رغم التحديات الميدانية والسياسية.

- مشروع القمر الصناعي العربي الموحد: مبادرة لتعزيز التكنولوجيا والاتصالات بين الدول العربية، مما يضع أسسًا للتعاون في المجال التكنولوجي.

وهذه السياسات الاستراتيجية، إن جرى العمل عليها وتنفيذها، ستمكن الدول العربية من لعب إقليمي فاعل ترتقي به إلى مستوى حيز مكان بين الكبار على مستوى العالم.

الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، لتكون أكثر فعالية في توحيد الجهود وحل القضايا المشتركة.

صحيح أن الاتحاد الأوروبي قدّم نموذجًا ناجحًا للتعاون الإقليمي، لكن التحديات في المنطقة العربية تختلف، مما يتطلب حلولاً مصممة خصيصًا للسياق العربي. والخطوة الأكثر أهمية التي يجب على الدول العربية التركيز عليها، هي التعاون الناجح بينها، القائم على الأركان السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومنها:

- مجلس التعاون الخليجي (GCC): يعد نموذجًا للتعاون الإقليمي، حيث يضم دول الخليج العربي. يعمل على تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي بين أعضائه من خلال اتفاقيات اقتصادية موحدة، مثل السوق المشتركة والعملية الموحدة المقترحة.

- مشروع الربط الكهربائي والبحري العربي: يهدف إلى إنشاء شبكة كهرباء موحدة بين الدول

العلمي لاستثمار في البحث والتطوير: تخصيص ميزانيات كبيرة للابتكار التكنولوجي والتعليم، مما يعزز من القدرة على مواكبة التغيرات العالمية والمشاركة في الثورة الصناعية الرابعة.

3- تعزيز الوحدة السياسية: تنسيق المواقف السياسية على المستوى الإقليمي والدولي لإبراز موقف عربي موحد يُحترم في المحافل العالمية، مع التركيز على حل النزاعات الداخلية.

4- بناء شراكات استراتيجية: إقامة علاقات متوازنة مع الدول الكبرى والمنظمات الدولية لتوسيع النفوذ العربي وتعزيز مكانتها الدبلوماسية.

5- التركيز على الأمن الغذائي والمائي: تطوير تقنيات الزراعة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية بشكل أفضل لضمان الاستقرار الداخلي الذي يعزز القوة الإقليمية.

6- إحياء دور المؤسسات الإقليمية: كجامعة



لحظة فارقة في مسيرة حافلة بالإنجازات

«يوم التأسيس» السعودي... صفحات مشرقة من التاريخ العربي



تقرير يكتبه:
شريف عبد الحميد

في 27 يناير/كانون الثاني 2022 أصدر خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، أمرًا ملكيًا بأن يكون يوم 22 فبراير/ شباط من كل عام يومًا لذكرى تأسيس الدولة السعودية، باسم «يوم التأسيس»، بناءً على ما استنتجه المؤرخون وفقًا للمعطيات التاريخية التي حدثت خلال تلك الفترة، وشهدت تولي الإمام محمد بن سعود الحكم في الدرعية، والعديد من الإنجازات في عهده.



ونصّ الأمر الملكي الذي أصدره الملك سلمان، على تحديد يوم 22 فبراير/شباط من كل عام يوماً لذكرى تأسيس الدولة السعودية الأولى، الذي يمثل بدء عهد الإمام محمد بن سعود في منتصف عام 1139هـ، الموافق لشهر فبراير/شباط من عام 1727.

وأشار الأمر الملكي، إلى أن «الاحتفاء به يأتي اعتزازاً بالجذور الراسخة لهذه الدولة المباركة، وارتباط مواطنيها الوثيق بقادتها منذ عهد الإمام محمد بن سعود قبل ثلاثة قرون، وبداية تأسيسه في منتصف عام 1139هـ (1727م) للدولة السعودية الأولى التي استمرت إلى عام 1233هـ (1818م)، وعاصمتها الدرعية، ودستورها القرآن الكريم وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم».

وأكد العاهل السعودي، ما أرسته الدولة السعودية من الوحدة والأمن في الجزيرة العربية، بعد قرون من التشتت والفرقة وعدم الاستقرار، وصمودها أمام محاولات القضاء عليها، إذ لم يمض سوى سبع سنوات على انتهائها، حتى تمكن الإمام تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود عام 1240هـ (1824م) من استعادتها، وتأسيس الدولة السعودية الثانية التي استمرت إلى عام 1309هـ (1891م)؛ وبعد انتهائها بعشر سنوات، قويض الله الملك عبدالعزيز آل سعود عام 1319هـ (1902م) ليؤسس الدولة السعودية الثالثة، ويوحدها باسم المملكة العربية السعودية، وسار أبناؤه الملوك من بعده على نهجه في تعزيز بناء هذه الدولة الإقليمية الكبرى.

دعائم الحكم الرشيد

يُعد يوم التأسيس في المملكة العربية السعودية لحظة فارقة في تاريخ البلاد، حيث تمثل بداية مرحلة جديدة من الاستقلالية والوحدة الوطنية والتطور الشامل.

ويوم التأسيس، هو بكل المقاييس مناسبة وطنية عزيزة على كل السعوديين والعرب، تحمل في طياتها معاني الفخر والاعتزاز بتاريخ الدولة السعودية الأولى، فهو يذكرنا بأن المملكة قامت على أسس متينة، واستمرت رغم التحديات، حتى أصبحت اليوم نموذجاً للنهضة والازدهار.

إنه يومٌ يستعيد فيه السعوديون صفحات مشرقة من التاريخ، ويجددون العزم على مواصلة المسيرة بنفس روح الوحدة والعزيمة التي بدأت بها قبل ثلاثة قرون. وكما نجحت الدولة السعودية في بناء كيان متماسك في الماضي، فإن الأجيال الحالية والمستقبلية مطالبة بالحفاظ على هذا الإرث، والمضي قدماً نحو تحقيق رؤية المملكة الطموحة،



الملك سلمان بن عبد العزيز أصدر أمراً ملكياً بأن
يكون يوم 22 فبراير/شباط من كل عام يوماً لذكرى
تأسيس الدولة

لتبقى السعودية دائماً نموذجاً للقوة والاستقرار والتنمية المستدامة.

ومن خلال الاحتفال بهذا اليوم، يتجلى عمق الحضارة السعودية التي تمتد لقرون، فالدولة السعودية لم تكن مجرد كيان سياسي، بل كانت منارةً للعلم والثقافة والاستقرار في المنطقة. وقد أسهمت في ترسيخ دعائم الحكم الرشيد، وأرست مبادئ العدالة والأمن، وهو ما ساعد في استمرارها وتطورها عبر العصور.

لذلك، فإن الاحتفال بهذا اليوم يعد رسالة واضحة بأن المملكة ليست حديثة النشأة، بل هي امتدادٌ لتاريخ عريق ضارب في جذور الزمن، كما أن الدولة السعودية الأولى أرست نموذجاً للحكم القائم على الاستقلالية والقوة والتخطيط الاستراتيجي، مما جعلها قادرة على مواجهة التحديات والاستمرار رغم التغيرات السياسية والجغرافية التي شهدتها المنطقة.

واختيار يوم التأسيس لإحياء ذكرى أمجاد الدولة السعودية الأولى، هو دعوة إلى الاعتزاز بجذور الدولة الراسخة منذ القدم، ودعوة إلى تعزيز الارتباط بين المواطنين وقادتهم الذين قادوا هذه البلاد إلى مجدها، والاعتزاز بالوحدة الوطنية والأمن والاستقرار، الذي أرست دعائمه الدولة السعودية، والفخر بإنجازات ملوكها أبناء الملك المؤسس في تعزيز البناء والوحدة.

وعلى عكس ما يُشاع عن حادثة تاريخ الدولة السعودية، فإن تاريخ الدولة موغل في القدم، إذ يعود تأسيس الدولة الأولى إلى أكثر من ثلاثة قرون، حافظت خلالها على صمودها واستقلالها عن أي نفوذ خارجي، ومنذ تأسيسها حتى اليوم وهي دولة عربية خالصة بحكامها وشعبها.

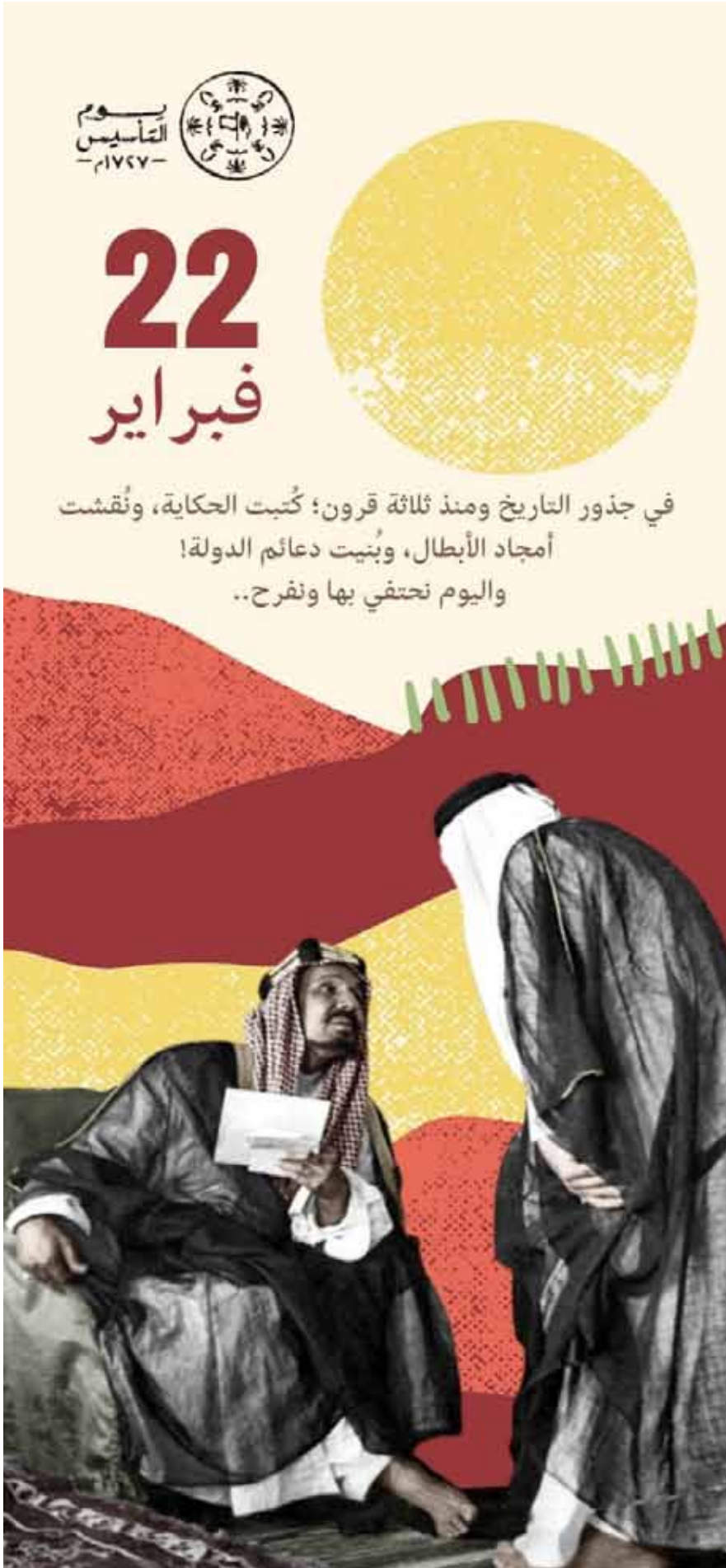
أداء العرضة الوطنية

أطلقت المملكة الهوية البصرية ليوم التأسيس، وهو شعار يحمل خمسة رموز تاريخية للدولة السعودية الأولى، يتوسطها أيقونة رجل يحمل الراية، وتحيط بها رموز تمثل دلالات على عناصر تراثية بارزة، هي: النخلة، والعلم السعودي، والخيل العربي، والصقر، والسوق، وكتب على الشعار «يوم التأسيس 1727م»، بأحد خطوط الكتابة التاريخية المستلهمة من مخطوط قديم يورخ لأحداث الدولة السعودية الأولى.

ومن الفعاليات المصاحبة للاحتفال بيوم التأسيس، عروض أداء «العرضة الوطنية» في الساحات والميادين العامة لمدن المملكة، تؤديها الفرق الشعبية، حاملين في أيديهم الأعلام والسيوف التي ترمز لأمجاد الدولة وقوتها، كما نظمت مسيرات استعراض للأزياء



يُعد يوم التأسيس في المملكة العربية السعودية لحظة فارقة في تاريخ البلاد، حيث تمثل بداية مرحلة جديدة من الاستقلالية والوحدة الوطنية والتطور الشامل



التقليدية، حيث يرتدى فيها المواطنون الأزياء التراثية تعبيراً عن الفخر والاعتزاز بالهوية الوطنية، وكانت «هيئة الأزياء السعودية» قد أصدرت لهذا الغرض دليل أزياء يوم التأسيس، ويحمل شعار «لبسنا يوم بدينا»، للدعوة إلى المشاركة في الاحتفال باللباس التقليدي.

وتجلى مظاهر الفرحة بارتداء النساء والرجال والأطفال على اختلاف أعمارهم الزي التقليدي السعودي كل حسب منطقته، فنجد أزياء من المنطقة الوسطى والشمالية والجنوبية، وأخرى من الغربية والشرقية، تعكس في ألوانها وتطريزها تاريخاً عريقاً تمتد جذوره إلى 3 قرون سابقة وحاضر مستمر.

ويقول د. ماجد بن ثامر آل سعود، إن إحياء ذكرى التأسيس ليس مجرد احتفاء بحدث تاريخي، بل هو تجديد للولاء والانتماء، وتأكيد على أن المملكة قامت على أسس راسخة من الوحدة والاستقرار. فقد شهدت الدولة السعودية الأولى صراعات وتحديات كبيرة، إلا أنها صمدت بفضل تلاحم قيادتها وشعبها. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لإسقاط الدولة السعودية الأولى، إلا أن جذورها بقيت ثابتة في عمق الجزيرة العربية، ما مهد الطريق لاستعادة الدولة السعودية الثانية، ثم تحقيق الوحدة الكبرى على يد الملك عبد العزيز آل سعود في عام 1932، والتي أسست المملكة العربية السعودية الحديثة.

ويضيف د. ماجد آل سعود، أن يوم التأسيس يعكس مسيرة حافلة بالشجاعة والإنجازات، فهو يذكر الأجيال الجديدة بجذورهم العريقة، ويحفزهم على المضي قدماً في بناء مستقبل يليق بتاريخ المملكة العريق.

ويؤكد آل سعود، أن استذكار هذا اليوم يتيح الفرصة للتأمل في التحولات التي مرت بها الدولة السعودية منذ نشأتها الأولى، ويدعو إلى الفخر بالتقدم الذي تحققت بفضل رؤية حكيمة وقيادة رشيدة. كما أن الاحتفاء به يعزز الهوية الوطنية، ويذكر الجميع بأن هذا الوطن العظيم لم يكن ولید لحظة، بل هو نتاج تاريخ طويل من البناء والتحديات والتضحيات، وهو ما يجعل المسؤولية أكبر في الحفاظ على هذا الإرث، وتطويره بما يتناسب مع تطورات الأجيال القادمة.

■ المصادر:

- 1- ما هو يوم التأسيس في المملكة العربية السعودية؟، موقع موناتو، 7 مارس/ آذار 2024.
- 2- «يوم التأسيس السعودي: استذكار التاريخ وترسيخ الهوية الوطنية»، موقع سبق، 22 فبراير/ شباط 2025.

المواطن السعودي أعظم شيء تملكه السعودية للنجاح مقتطفات من أحاديث ولي العهد

أقدم لكم رؤية الحاضر للمستقبل، التي نريد أن نبدأ العمل بها اليوم للغد

معكم وبكم ستكون المملكة دولة كبرى تفخر بها جميعًا إن شاء الله

طموحنًا أن نبني وطنًا أكثر ازدهارًا يجد فيه كل مواطن ما يتمناه

نتطلع إلى مستقبل أكثر إشراقًا، قادرون على أن نصنعه — بعون الله

ذكرى اليوم الوطني تحل ونحن نستحضر ما قام

به مؤسس بلادنا وما وصلنا إليه من تطور

مستقبل وطننا الذي نبنيه معًا لن نقبل إلا أن نجعله في مقدمة دول العالم

نحن لا نحلم، نحن نفكر في واقع سوف يتحقق — إن شاء الله

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان

مانمر به اليوم تاريخ لا يُنسى وتحدٍ مع الزمن سيجنى قريبًا منجزات وأعمال لا تخطئها الأنظار

أنا واحد من 20 مليون نسمة، هم الذين يحفزوني وهم الذين يدفعونني للأمام

لدينا قدرات سنقوم بمضاعفة دورها وزيادة إسهامها في صناعة هذا المستقبل

ثروتنا الأولى التي لا تعادلها ثروة مهما بلغت: شعب طموح، معظمه من الشباب

معًا سنكمل بناء بلادنا لتكون كما نتمناها جميعًا مزدهرة قوية

نحن نملك كل العوامل التي تمكنا من تحقيق أهدافنا معًا

إن قصص النجاح دائمًا ما تبدأ برؤية، وأنجح الرؤى هي تلك التي تبنى على مكامن القوة

أعيش بين شعب جبار وعظيم، فقط يضعون هدف ويحققونه بكل سهولة

لا أريد أن أفارق الحياة إلا وأرى الشرق الأوسط في مقدمة مصاف العالم

إن ما تعيشه بلادنا من أمن واستقرار، وما تشهده من تطور وازدهار، يؤهلها لأن تكون في مصاف الأمم

لن ننظر إلى ما قد فقدناه أو نفقده بالأمس أو اليوم، علينا أن نتوجه دومًا إلى الأمام

مستقبل المملكة مبشر وواعد، وتستحق بلادنا الغالية أكثر مما تحقق



أمن السعودية

مستعد للدفاع عنه ضد أي عدوان لن تتخذ الإجراءات النووية حتى تعلن إيران ذلك جيشنا ضمن الأقوى في الشرق الأوسط



شبابنا

دون دعمهم لن نحقق شيئاً السعوديون لم يعتادوا على الاحتفال باليوم الوطني نسبتهم 70% ولا أريد إضاعة وقتي ووقتهم



اقتصادنا

90% من قدراته لم تستغل الطاقة الشمسية، ستخلق 100 ألف وظيفة للسعوديين، وتوفر 40 مليار دولار حجم صندوق الاستثمارات العامة سيصل في عام 2030 إلى 2 تريليون دولار



تعليمنا

ليس شيئاً ويحتل المرتبة 41 عالمياً نخطط لتطويره ليكون ضمن أفضل 30 نظام تعليمي بالعالم



النظام الإيراني

عدونا الأكبر أخرجناه من أفريقيا، واليمن والعراق جيشهم ليس ضمن أقوى 5 في الشرق الأوسط

سوريا

سياسة المملكة لا تدعم وجود بشار ولكنه الواقع في الوقت الحالي

العراق

أمريكا أخطأت مرتين الأولى بدخولها والثانية بالخروج منها

الإرهاب

السعودية أكبر ضحية للفكر المتطرف طالبنا باعتقال أسامة بن لادن قبل أحداث 11 سبتمبر وكان خارج السعودية

فلسطين وإسرائيل

لا يمكن أن يكون لنا علاقة مع إسرائيل قبل حل قضية السلام مع فلسطين

الإخوان المسلمون

الخطر الأعظم، ويطمحون بتحويل أوروبا إلى قارة إخوانية بعد 30 عام

اليمن

تدخل التحالف العربي في اليمن منع تكرار مأساة داعش في العراق حال طلب الرئيس اليمني الشرعي إرسال قوة برية سنلبي

حوار محمد بن سلمان مع

TIME

71 عامًا من المحاولات الإسرائيلية غزة مازالت عصية على التهجير



غير عابئين بترامب ومؤامراته، يتدفق الغزيون إلى قراهم ومنازلهم عبر نتساريم باتجاه شمال قطاع غزة (الأناضول)

بهدف تفتيت الشعب الفلسطيني ومجتمعاته وتدمير هويته.

أما في غزة تحديداً، فيمثل مقترح ترامب استكمالاً لنهج متواصل منذ عقود، بدءاً بما عُرف بـ«خطة سيناء»، التي أُعلن عنها عام 1953 وهدفت إلى تهجير الغزيين إلى سيناء.

أول محاولة لتهجير الغزيين

بدأت المحاولات الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة عام 1953، حين طرحت حكومة الاحتلال «خطة سيناء»، التي تقضي بترحيل الفلسطينيين من غزة إلى سيناء المصرية. وقد نالت هذه الخطة دعماً من الإدارة الأمريكية آنذاك، حيث سعت واشنطن إلى التواصل مع السلطات المصرية لتنفيذها، كما شاركت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» في الترويج لها تحت ذرائع مختلفة، منها الادعاء بأن قطاع غزة لا

يوسف شرف الدين



«الترانسفير» يمثل أحد
الركائز الأساسية في
السياسة الإسرائيلية
تجاه الفلسطينيين،
بل المنهجية التي قام
عليها كيان الاحتلال

مطلع شهر فبراير/ شباط الجاري، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في البيت الأبيض عن مقترحه العنصري للاستيلاء على قطاع غزة، في خطوة تهدف إلى إخلائه من سكانه الفلسطينيين، مع الترويج لمقترح تهجيرهم إلى دول مجاورة كالأردن ومصر. قوبل طرحه برفض قاطع من الدولتين، لتلتحق بهما دول عربية وغربية وطيف من المنظمات الإقليمية والدولية، حيث أعربت جميعها عن رفضها لمثل هكذا خطة.

لكن «الترانسفير» يمثل أحد الركائز الأساسية في السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، بل المنهجية التي قام عليها كيان الاحتلال، وتبناها التيارات الصهيونية بكل تفرعاتها، ويعكس استراتيجية إسرائيلية تستند إلى مزيج من العنصرية والجرائم ضد الإنسانية



خطة الجنرالات.. حرب تجويع إسرائيلية جديدة لفرض الاستسلام في غزة

فضلاً عن أن الفلسطينيين كانوا قد بدأوا في تنظيم أنفسهم سياسياً من خلال تشكيل مؤسسات تعبر عن تطلعاتهم الوطنية، مثل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964. ومع اجتياح الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية عام 1967، طرحت حكومة الاحتلال عدداً من الأفكار التي تتعلق بمستقبل الفلسطينيين في هذه الأراضي. وفي 25 يونيو/حزيران 1967، قال وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي آنذاك، موشيه ديان، في تصريح له: «إذا تمكنا من إخلاء 300 ألف لاجئ من قطاع غزة إلى أماكن أخرى، فيمكننا ضمه من دون مشكلة».

أعقب ذلك عدة طروحات قدمها وزراء إسرائيليون في ذلك الوقت لتحقيق هذه الرؤية، حيث اقترح وزير الداخلية، حاييم موشيه شابيرا، نقل 200 ألف لاجئ فلسطيني من قطاع غزة إلى العريش أو توطين جزء منهم في الضفة الغربية. بينما اقترح وزير الشرطة، إياهو ساسون، نقل سكان غزة إلى الأردن. أما الوزير يغال ألون، فقد اقترح تشجيع هجرة الفلسطينيين من غزة إلى سيناء كلها، وليس العريش فقط، وفي اقتراح آخر، دعا ألون إلى تهجير بعض الفلسطينيين إلى دول بعيدة مثل كندا وأستراليا.

◆◆
**في 25 يونيو/حزيران
 1967 قال وزير جيش
 الاحتلال آنذاك، موشيه
 ديان: إذا تمكنا من إخلاء
 300 ألف لاجئ من قطاع
 غزة إلى أماكن أخرى،
 فيمكننا ضمه من دون
 مشكلة**

يصلح للسكن على المدى الطويل، وبالتالي فإن نقل السكان إلى سيناء سيضمن أمنهم. ووجهت هذا الخطة برفض شعبي فلسطيني أفضلها، إذ انطلقت مطلع مارس/آذار 1955 تظاهرة حاشدة من مدرسة «فلسطين الرسمية» في مدينة غزة، شارك فيها معلمو المدرسة وطلابها، إضافة إلى سائقي السيارات والباصات وأصحاب المحلات التجارية، الذين هتفوا بشعار: «لا توطين ولا إسكان يا عملاء الأمريكان»، عُرِفَت هذه التظاهرة لاحقاً بـ«هبة آذار»، والتي كانت من أبرز مظاهر المقاومة الشعبية ونجحت آنذاك في إفشال الخطة. في أعقاب احتلال قطاع غزة والضفة الغربية عام 1967، كان عدد الفلسطينيين في تلك المناطق يقدر بحوالي مليون فلسطيني، من بينهم 350 ألفاً في قطاع غزة. أطلق رئيس الحكومة الإسرائيلية ليضي أشكول في عام 1965 مشروعاً يدعو إلى توجيه جزء من الموارد الضخمة التي تسيطر عليها «إسرائيل» إلى إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين، ودمجهم في الدول العربية. وكان هذا المشروع يستند إلى فرضية أن الدول العربية ستسهم مالياً في عملية التوطين، وهو ما تبين لاحقاً أنه لم يكن مقبولاً على مستوى الدول العربية التي رفضت هذه الفكرة،



(رئيسة وزراء الاحتلال غولدا مائير (الأرشيف الإسرائيلي)

على أن تهجير الفلسطينيين هو خيار معتمد لضمان الهيمنة الإسرائيلية على غزة.

أحد المقترحات التي طرحت، تعود لوزير التنمية حاييم لاندو، الذي كان يرى أن توفير التعليم المهني للفلسطينيين في غزة قد يساعد في تحفيزهم على الهجرة، إذ سيكون لديهم فرصة أكبر للاندماج في بلدان أخرى. مضيفاً أن يُمنح الفلسطينيون الذين يُتهمون بـ«الإرهاب» خيار الانتقال الطوعي إلى العريش أو أماكن أخرى، على أن يتم نقلهم بواسطة السلطات الإسرائيلية مع أمتعتهم.

كما بحثوا الكيفية التي سيتم بها تنفيذ هذا الترحيل، فكان واضحاً أن حكومة الاحتلال كانت تبحث عن «التهجير الطوعي» كخيار أول، خوفاً من التعرض للانتقادات الدولية أو من المواقف الإقليمية، وخاصة الموقف العربي والمصري الذي كان يرفض بشكل قاطع أي محاولة لتهجير الفلسطينيين من غزة. هذا التوجه كان أيضاً مرتبطاً بحسابات إسرائيلية حول إمكانية استعادة مصر لسيناء في ظل التوترات التي تلت حرب 1973.

رئيسي عزاب سياسة الترانسفير

استمرت هذه المقترحات لتهجير الفلسطينيين من غزة في الأوساط الإسرائيلية

◆◆

في نوفمبر/تشرين الثاني 1987 خلال فترة الانتفاضة، كشف أريئيل شارون، عن مشروع لتشجيع التهجير الطوعي للفلسطينيين تعمل عليه منظمة سرية

خطط تهجير الغزيين في عهد مائير

على الرغم من أن غولدا مائير، رئيسة وزراء الاحتلال الإسرائيلي بين 1969 و1974، كانت معروفة بمواقفها التي تدعو إلى الحفاظ على الأراضي التي احتلتها (إسرائيل) في حرب 1967 دون زيادة أو نقصان، إلا أن تلك الصورة التي حاولت مائير رسمها لنفسها كرئيسة حكومة ملتزمة بالمحافظة على الوضع القائم، تتناقض مع المداولات السرية التي كانت تجري خلف الأبواب حول تهجير الغزيين. ففي فترة حكمها، كانت النقاشات المتعلقة بتهجير الفلسطينيين من غزة تأخذ منحى جديداً داخل حكومة الاحتلال، حيث صرحت في إحدى لقاءاتها قائلة إن: «الأمر يجب أن يتعلق بتقليص عدد المخيمات الفلسطينية في غزة، ولا جدال حول المبدأ».

الفرق حينها أن دولة الاحتلال كانت حريصة على البحث عن حلول «هادئة» لتهجير الفلسطينيين دون لفت الأنظار الدولية، حيث حذر وزير جيش الاحتلال موشيه ديان من التصرف علناً لتشجيع هجرة سكان غزة، قائلاً إن الخطأ يجب أن تكون «تدرجية وطبيعية»، دون إجبار الفلسطينيين على الرحيل. رغم هذا، كانت الأفكار التي طرحت داخل الحكومة تؤكد



غزة خلال هبة آذار (مارس) عام 1955

الخدمة الإجبارية في الجيش الإسرائيلي أو مغادرة «الأراضي الإسرائيلية»، مستنداً على ما اعتبره نجاحات في عمليات نقل السكان في أماكن أخرى من العالم، مثل عمليات تبادل السكان بين الهند وباكستان وتركيا واليونان، التي تمت باتفاقات متبادلة.

جرى تحويل جزء من مقترحات زئيفي إلى خطوات عملية سرية، ففي نوفمبر/تشرين الثاني 1987، خلال فترة الانتفاضة، كشف أريئيل شارون، الذي كان يشغل منصب وزير الصناعة والتجارة آنذاك، عن مشروع لتشجيع التهجير الطوعي للفلسطينيين تعمل عليه منظمة سرية. مشيراً إلى أن هذه المنظمة كانت تسعى إلى «توفير فرص الهجرة» إلى دول مختلفة، خاصة أمريكا الجنوبية.

واتخذت هذه المنظمة السرية من شارع عمر المختار في مدينة غزة مركزاً لها، فكانت تقدم للمغادرين تذاكر سفر بلا عودة إلى دول مثل باراغواي، عبر وكالة سفر مقرها تل أبيب. فيما تعرض على المرشحين مساعدات مالية ودمعاً للاندماج في البلدان المستقبلية لهم. ورغم أن هذه المنظمة عملت لمدة 3 سنوات على الأقل، إلا أنها لم تتمكن من «ترحيل» سوى 1000 فلسطيني فقط.



قدمت الاستخبارات الإسرائيلية في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وثيقة تحتوي على ثلاثة بدائل لتحديد مصير الفلسطينيين في القطاع بعد انتهاء الحرب، من بينها خطة لنقل سكان قطاع غزة إلى شمال سيناء عبر ثلاث مراحل

طوال فترة الثمانينيات، وعام 1987، مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، أطلق رجب عام زئيفي، الذي اغتالته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 2001، مجموعة من المقترحات التي تهدف إلى الضغط على الفلسطينيين لمغادرة بلدهم، عبر أساليب تروج لـ «الهجرة الطوعية»، كان من أبرز هذه المقترحات:

- وقف عمل الفلسطينيين في «إسرائيل»؛ بهدف خلق ضغوط اقتصادية تحفزهم على مغادرة البلاد.
- إغلاق الجامعات الفلسطينية؛ للحد من التعليم والتثقيف الفلسطيني، بما يسهم في دفع الشباب الفلسطينيين إلى الرحيل.
- توقيف كافة الأنشطة الصناعية مع الفلسطينيين؛ بهدف إضعاف الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة، مما يفرض ضغوطاً إضافية على السكان.
- منح مبالغ مالية لمن يقبل الهجرة؛ كحافز لمن يرغب في مغادرة غزة إلى دول عربية أخرى.

وكان زئيفي أول من تبني فكرة «الترانسفير» بشكل علني حينها، بعد أن أسس حزب «موليدت» عام 1988، الذي كان يرى أن العرب في «أرض إسرائيل» يجب عليهم تنفيذ «الواجبات المفروضة على مواطني دولة إسرائيل»، مثل



رحب عام زئيفي وزير سياحة الاحتلال المعروف بعدائه للفلسطينيين، من خلال رفضه لكل اتفاقيات السلام والمفاوضات

محاولات ما بعد طوفان الأقصى

عادت محاولات الاحتلال الإسرائيلي لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة للواجهة بعد عملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وهو ما أصبح محوراً رئيسياً في خطاب المسؤولين الإسرائيليين، سواء من وزراء اليمين المتطرف أو من الجهات الأمنية. إذ قدمت الاستخبارات الإسرائيلية في 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وثيقة تحتوي على ثلاثة بدائل لتحديد مصير الفلسطينيين في القطاع بعد انتهاء الحرب، من بينها خطة لنقل سكان قطاع غزة إلى شمال سيناء عبر ثلاث مراحل محددة هي:

- إخلاء السكان من المناطق الشمالية في غزة إلى المناطق الجنوبية من القطاع.
- الاجتياح البري لغزة من الشمال إلى الجنوب، مع احتلال كامل للقطاع.
- ترحيل الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية، مع فرض منع شامل لعودتهم إلى غزة.
ومع تصاعد وتيرة الحرب، قدم غيوراً أيلاند، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، مقترحاً عُرف بـ «خطة الجنرالات»، التي كانت تهدف إلى تحويل شمال قطاع غزة إلى منطقة عسكرية مغلقة، تشمل المناطق الشمالية وصولاً إلى «ممر نتساريم».

كما تضمن المقترح إصدار أوامر إخلاء للسكان



نجاح الاحتلال مرحلياً بقوة الإبادة الجماعية بتهجير أهل الشمال والوسط إلى الجنوب خلال الحرب، إلا أنه مشروعه فشل

الفلسطينيين في تلك المنطقة، والبالغ عددهم حوالي 600 ألف، وإجبارهم على الانتقال إلى الجنوب عبر ممرات يحددها الجيش الإسرائيلي، مع تحديد مهلة أسبوع لتنفيذ القرار. بالتوازي مع فرض حصار شامل على المنطقة ومنع وصول أي مساعدات إنسانية أو احتياجات أساسية لمن تبقى من السكان.

وفي حين نجح الاحتلال مرحلياً بقوة الإبادة الجماعية بتهجير أهل الشمال والوسط إلى الجنوب خلال الحرب، إلا أنه مشروعه فشل، كما تجلى في انصياع الاحتلال لشروط المقاومة، وعودة النازحين إلى بيوتهم في مناطق الشمال واستعادة محور نتساريم.

أظهر الفلسطينيون في غزة عبر عقود من الزمن، ذاقوا خلالها كل أنواع التهجير والقتل والممارسات العنصرية والوحشية، أن مقاومتهم للمحاولات الإسرائيلية لا تقتصر فقط على الجهود العسكرية، بل تشمل أيضاً ثباتاً سياسياً واجتماعياً يرفض التهجير بكل أشكاله، ويرسخ وجودهم كأهل وأبناء لهذه الأرض، بخلاف المحتلين.

■ المصدر:

- 71 عاماً من المحاولات الإسرائيلية.. غزة تثبت أنها عصية على التهجير، موقع نون بوست، 11 فبراير/ شباط 2025.

النظام الديكتاتوري لا مكان له في إيران

عبد الرحمن كوركي (مهابادي)

كاتب ومحلل سياسي، وخبير في الشأن الإيراني



المكثرت بمطالب الشعب الإيراني وبالإدانات العالمية، ما زال يواصل سياساته القمعية.

والجدير بالذكر أن الإحصائيات الاقتصادية أيضاً تُعد دليلاً آخر على عجز النظام الإيراني عن إدارة البلاد وتلبية مطالب الشعب. إذ تُظهر معدلات التضخم، وانتشار الفقر، والبطالة، وهروب رؤوس الأموال والكفاءات من إيران؛ أن هذا النظام ليس لديه أي خطة أو رؤية لتحسين وضع حقوق الإنسان والأوضاع المعيشية للشعب. يعيش الشعب الإيراني، في الوقت الحالي، في ظل ظروف اقتصادية صعبة، بينما تنفق الحكومة مليارات الدولارات على الحروب بالوكالة وبرامجها النووية. وأدى هذا الوضع إلى تفاقم السخط الاجتماعي، وحول المقاومة إلى الخيار الوحيد الممكن. فالشعب الإيراني لا يطبق هذا النظام، وتتمثل مطالبه في إسقاط الديكتاتورية في بلاده. إن الطريق الوحيد لتحقيق النصر هو الإصرار على النضال. وتقع هذه المهمة والرسالة التاريخية الآن على عاتق وحدات المقاومة المنتشرة في جميع أنحاء إيران، والتي تواصل النضال وتنفيذ العمليات الانتقامية ضد الديكتاتورية في ظل حكم ولاية الفقيه.

ولهذا السبب، يُعتبر «المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية»، هو البديل الوحيد الحقيقي لهذا النظام، من خلال تقديم برنامج ديمقراطي يشمل فصل الدين عن السياسة، وتحقيق المساواة للنساء والأقليات القومية والدينية والسياسية، وإرساء جمهورية حقيقية يختارها الشعب. إن مستقبل إيران سيحدده شعبها. إن حركة الشعب الإيراني تسير في مسارها الطبيعي نحو الحرية والاستقلال، والتيارات التي لا تمثل في جوهرها مثل هذا المحتوى، زائلة ومقدّر لها الاندثار. مثل هذه القوى التي لا جذور لها، رغم دعم بعض الأوساط الخارجية، ستكون كالزبد على سطح الماء، وسرعان ما ستختفي أمام الموجة العارمة والغاضبة للشعب. إن التظاهرات الواسعة للإيرانيين في باريس، والتي جرت يوم 8 فبراير/شباط 2025 كانت تجلياً لهذه الموجة التي ستؤدي ثمارها قريباً. أظهرت مجموعة التظاهرات أنه

منذ أن تم استبدال ديكتاتورية الشاه بديكتاتورية ولاية الفقيه، أي منذ عام 1979، ظل أنصار الديكتاتورية في إيران يسعون جاهدين لإبقاء هذا البلد تحت حكم الاستبداد، ومنع الشعب من تحقيق حلمه القديم المتمثل في الحرية والاستقلال. حاولت التيارات المرتبطة بالاستبداد والديكتاتورية بشتى الطرق الممكنة الحيلولة دون «تغيير نظام الملالي» في إيران، وإبقاء الشعب مُقيّداً. بيد أن التاريخ أثبت أنه من رابع المستحيلات أن تدوم أي ديكتاتورية إلى الأبد.

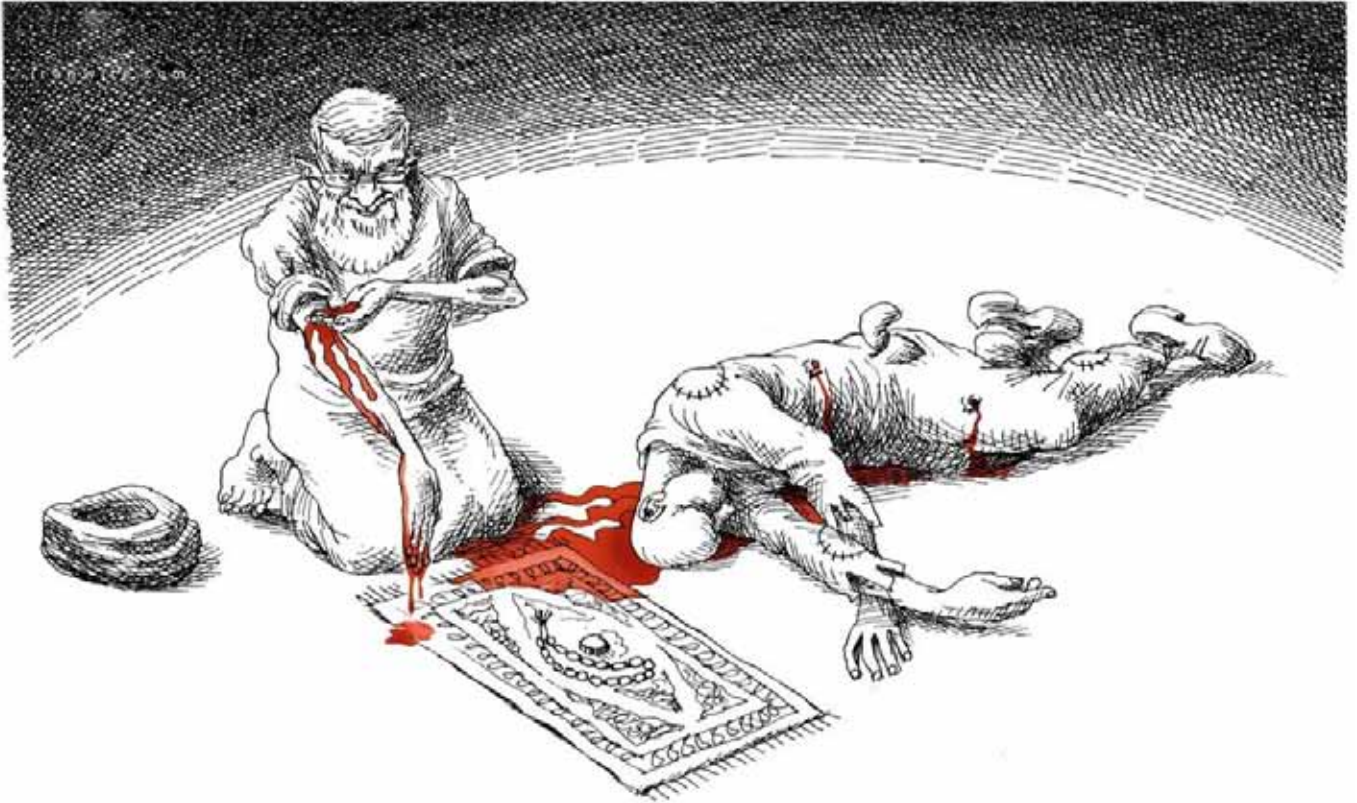
في مواجهة هذا الاصطفاف المعادي للشعب، قام المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، بقيادة منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، بسد جميع السبل التي تؤدي إلى بقاء الديكتاتورية في إيران. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المجلس، على عكس كل التيارات الموالية والمتساهلة، لم ولن يرضخ على الإطلاق للمفاوضات والمساومة مع الديكتاتور.

لقد أثبتت التجربة أن أي نوع من المساومة أو المصالحة مع ديكتاتورية ولاية الفقيه لن يؤدي إلا إلى إطالة عمرها. كما أثبتت التجربة أن التفاوض مع ديكتاتورية ولاية الفقيه يتناقض مع الحرية والديمقراطية في إيران، خاصة وأن التفاوض مع الديكتاتورية يعتبر خطأ أحمر لأي قوة إيرانية، ويجب الحفاظ عليه وعدم تجاوزه. هناك العديد من الأمثلة على الأنظمة القمعية في العالم، والتي سقطت فقط بإصرار شعوبها، وليس بالتفاوض!

من أسباب بقاء الديكتاتورية في إيران؛ الدعم الخفي والعلني من قبل القوى الخارجية والمتساهلين الغربيين مع هذه الديكتاتورية. أظهرت الانتفاضات الشعبية وأنشطة وحدات المقاومة، في السنوات الأخيرة، أن عهد الاستبداد والديكتاتورية في هذه الأرض قد ولى. وأظهرت الانتفاضات الشعبية في أعوام 2017 و 2019 و 2022 أن الشعب الإيراني مستعد لتجاوز هذه الديكتاتورية الدينية أيضاً. وقد كشفت المنظمات الدولية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً النقب عن القمع الوحشي للمتظاهرين وعمليات الإعدام الواسعة، بيد أن هذا النظام الفاشي، غير



أثبتت التجربة أن التفاوض مع ديكتاتورية ولاية الفقيه يتناقض مع الحرية والديمقراطية في إيران، خاصة وأن التفاوض مع الديكتاتورية يعتبر خطأ أحمر لأي قوة إيرانية



في المنطقة. وفيما يتعلق باحتمال قيام هذا النظام بإجراء مفاوضات مع الدول الغربية، قالت السيدة رجوي إنه وفقاً لتصريحات مساعد وزير مخابرات نظام الملالي، فإن «المفاوضات هي السم الأخطر». كما أن «خامنئي قد قال كلمته الأخيرة وأعلن أن التفاوض ليس خياراً عقلانياً». ووجهت السيدة رجوي كلمة للدكتاتورية الحاكمة قائلة: «سواء بالمفاوضات أو بدونها، وبالسلاح النووي أو بدونه، فإن الانتفاضة والإطاحة بانتظامكم». وأكدت السيدة رجوي أن «الحل يكمن في انطلاق ثورة أخرى. ثورة لسحق نظام الإعدام والإبادة الجماعية».

الكلمة الأخيرة

إن إسقاط ديكتاتورية ولاية الفقيه، وما يتبع ذلك من إرساء الاستقرار والأمن ووقف تصدير الإرهاب في المنطقة والعالم، أصبح ممكناً تحقيقه. ولتحقيق هذا «التطور العظيم»، لا يوجد هناك حل سوى الاعتراف بشرعية مقاومة الشعب الإيراني، والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية كبديل وحيد. إن إيران ملك للإيرانيين. إنهم يطالبون بالقضاء على الديكتاتورية في بلادهم. وفي ظل «الاستقلال والحرية»، ستتحقق حقوق جميع القوميات والشرائح المختلفة في المجتمع الإيراني. لا سيما وأن النساء الإيرانيات سيجدن موقعهن الحاسم في جميع مستويات إدارة الحكم.

أخرى، عكست هذه التظاهرة الخط الفاصل الحقيقي بين المشروع الوطني والشعب الإيراني، وبين المشاريع الرجعية والاستعمارية.

بتأمل أوضاع نظام الملالي، والظروف السياسية في المنطقة والعالم، ندرك أن نظام ديكتاتورية ولاية الفقيه يعيش مرحلته الأخيرة، وأن الاستثمار في هذا النظام سيكون خطأ فادحاً آخر. لأنه يعرض السلام والاستقرار في المنطقة والعالم مرة أخرى للخطر. لذا، من الضروري تفعيل آلية الزناد في إطار القرار 2231 لمجلس الأمن الدولي، ووضع «الحرس الثوري» الذي يُعد الأداة الرئيسية للقمع وإشعال الحروب والإرهاب داخل إيران وخارج حدودها، على قائمة المنظمات الإرهابية، والاعتراف رسمياً بـ «شرعية» المقاومة المشروعة للشعب الإيراني، ولا سيما بأنشطة وحدات المقاومة داخل إيران.

قالت السيدة مريم رجوي في الذكرى السنوية لانتفاضة الشعب الإيراني المناهضة للملكية: «إن ثورة عام 1979 كانت «نحساً» على ورثة الشاه، ولكنها احتفال لمجزة الشهداء والشوار بالانتصار على الديكتاتورية الملكية. ومع أن الملالي سرقوا تلك الثورة، إلا أن زمنهم قد أوشك على الانتهاء. إذ أن هناك ثورة أخرى على وشك الانطلاق». وأضافت سيادتها أن نظام ولاية الفقيه محاصر من كل الجهات بمقاومة الشعب الإيراني، ومجتمع يفيض بالغضب والتمرد، وغارق داخل السلطة في صراعات داخلية وخارجية، وقاعدة هذا النظام تنهار

لا يوجد سوى البديل الديمقراطي الوحيد، وهو «المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية»، في مقابل المحاولات الفاشلة والمستمرة لأنصار الديكتاتورية في إيران. وذلك لأن هذا البديل يسعى لتحقيق جمهورية ديمقراطية شعبية ضد الديكتاتورية في إيران، رافعاً شعارات «لا للشاه ولا للشيخ» و«الاستقلال والحرية». كانت هذه التظاهرات الكبرى، التي شاركت فيها جميع شرائح المجتمع، من بينهم كبار السن والشباب، والنساء والرجال، وجميع الأقليات القومية والدينية والسياسية؛ نموذجاً لإرادة الشعب الإيراني وتضامنه الوطني ضد الديكتاتورية، وظهور الديمقراطية والعدالة في إيران، واستقرار وأمن هذه المنطقة من العالم، ولدعم ميثاق السيدة مريم رجوي المكوّن من 10 بنود من أجل إرساء إيران حرة غدًا. وهي موجة لن يتحملها أي نظام ديكتاتوري في إيران وسوف تسقطه!

من السمات البارزة لهذه التظاهرة عنصر «الحسم» و«التنظيم»، في المواقف المناهضة للدكتاتورية التي يتبناها البديل الديمقراطي. مواقف أبطلت «التفاوض مع ديكتاتورية ولاية الفقيه» وسياسة الانتهازية المتمثلة في «العنف» و«النضال السلمي»، و«النشاط المدني» و«الهروب من دفع الثمن في مواجهة الدكتاتورية»، حيث بشرت قلوب ونفوس العاشقين للحرية في إيران، وأظهرت للعالم ضرورة إسقاط الديكتاتورية في إيران. أو بعبارة

حرب الإبادة على غزة

كلمة السر... مشروع قناة بن جوريون



خطط مزعومة لخفض التكاليف والحد من النفقات من خلال تحويل مسار القناة عبر مركز الجيب الفلسطيني، الآن بعد تدمير غزة.

وجود الفلسطينيين هناك سوف يظل يشكل عائقاً. ويمر مسار القناة المقترحة بالقرب من الحدود الشمالية لقطاع غزة، القطاع المحاصر الذي كان موطناً لأكثر من مليوني شخص قبل اندلاع العدوان الأخير.

ويعتقد البعض أن (إسرائيل) قد تغير مسارها حتى تتمكن من شق طريقها عبر غزة.

أدى تقرير مدمر في وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى تعميق الشكوك في أن حكومة نتنياهو لم تتحرك بناء على تحذيرات استخباراتية بشأن حدث السابع من أكتوبر/تشرين الأول، بل إنها تستخدمه كذريعة لإطلاق حملتها "لتطهير غزة"، ولهذا ركزت (إسرائيل) على قصف شمال غزة بلا توقف منذ بدأت حملتها على القطاع المحاصر، مما أجبر سكانها على الفرار جنوباً قبل أن تشن عدواناً برياً بعد عدة أسابيع.

وتفجيرها للمساعدة في عملية الحفر في تلال وادي النقب. كان هذا لتسريع العملية، والتي كانت لتستغرق سنوات عديدة باستخدام الطرق التقليدية والآلات الثقيلة.

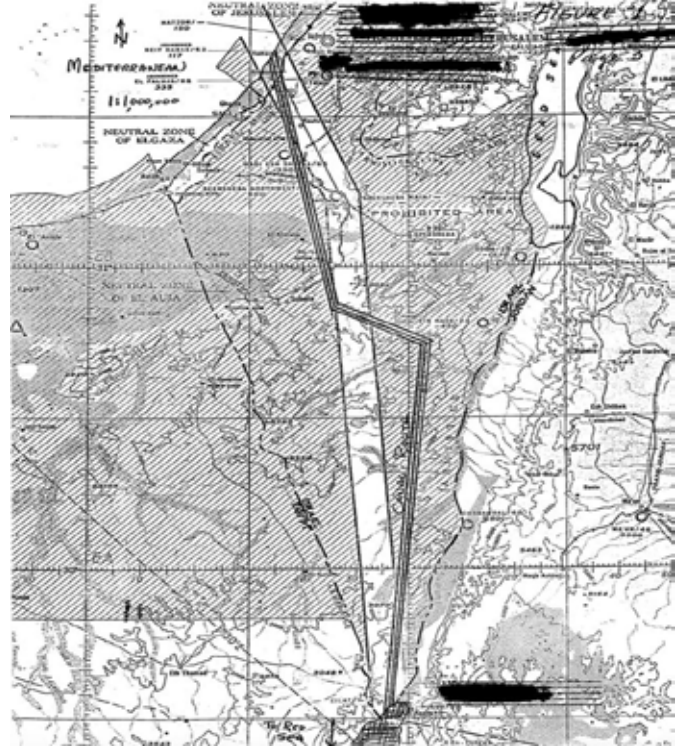
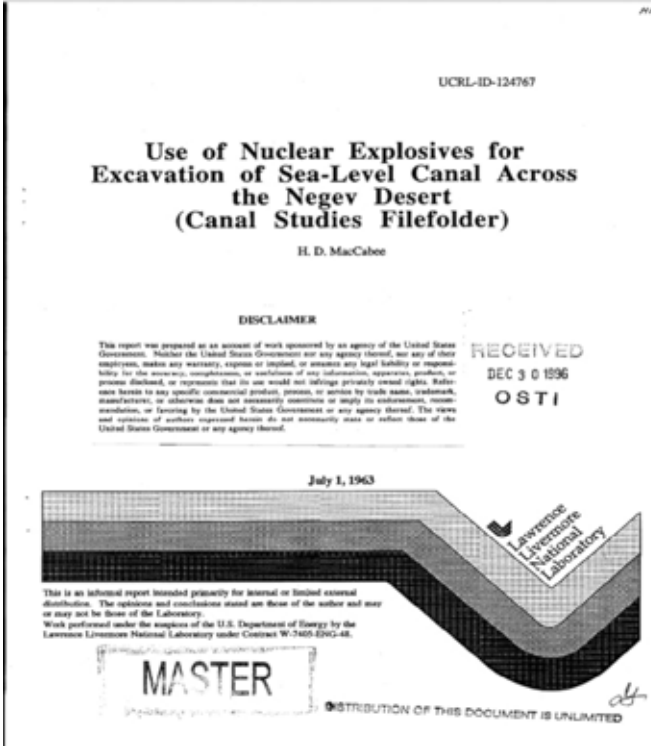
يعود حفر قناة بن جوريون إلى القرن العشرين وتعود الفكرة وانبثاقها بعد أزمة قناة السويس عام 1956 مع مصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. وكان مشروع قناة بن جوريون، ليربط إيلات في خليج العقبة بالبحر الأبيض المتوسط شمال غزة، ومن الخليج، كان المسار يمتد على طول الحدود بين (إسرائيل) والأردن، ويمر عبر وادي عربية لمسافة حوالي 100 كيلومتر بين جبال النقب الصحراوية ومرتفعات الأردن. ثم اتجهت غرباً أمام حوض البحر الميت الذي يقع على عمق 430 متراً تحت مستوى سطح البحر.

من أجل المساعدة في بناء القناة، اقترحت الولايات المتحدة في وقت سابق استخدام حوالي 520 قنبلة نووية على صحراء النقب. وهناك

خلف ستار الحرب على غزة وسياسة الأرض المحروقة هناك دوافع اقتصادية ومصالح كبرى تحدد ما إذا كانت الحرب استثماراً مربحاً على المدى الطويل. وإضافة إلى تريليونات الدولارات من ثروات الغاز في غزة، هناك مشروع طموح لا يمكن لـ (إسرائيل) أن تحققه إلا إذا كانت لديها سيطرة كاملة على غزة.

في عام 1993، رفعت الحكومة الأمريكية السرية عن مذكرة تعود إلى عام 1963 تناقش حفر قناة بحرية إسرائيلية تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط، وهي قناة تربط بين آسيا وأوروبا، أطلق عليها اسم «قناة بن جوريون»، نسبة إلى مؤسس (إسرائيل).

تم إعداد خطط القناة، كما كشفت عنها المراسلات التي تم رفع السرية عنها، من قبل مختبر لورانس ليفرمور الوطني في كاليفورنيا، وهو مركز أبحاث ممول فيدرالياً، بالتعاون مع وزارة الطاقة الأمريكية. اقترحت الخطط الأولية دفن 520 قنبلة نووية ذات خصائص وقوة محددة،



بل هو تأكيد عميق على نية (إسرائيل) أن تصبح مركز التجارة البحرية العالمية. إن مشروع قناة بن جوريون، بمجرد اكتماله، من شأنه أن يحدث تحولاً في ديناميكيات الملاحة البحرية العالمية من خلال انتزاع احتكار مصر لأقصر طريق بين أوروبا وآسيا.

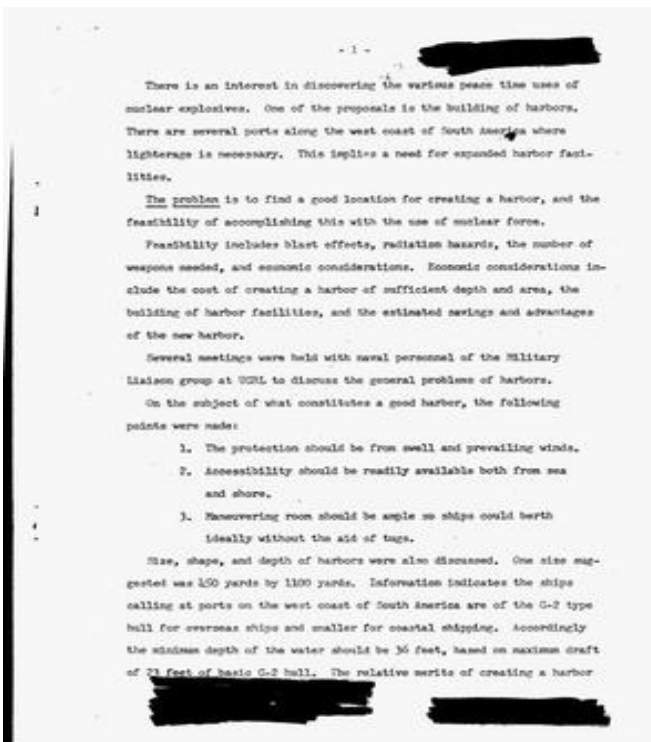
*صفحة 2 Kosovi على منصة X

العالم. وبالإضافة إلى استيعاب حجم متزايد من السفن لأنها ستبنى على تضاريس أكثر صلابة من الرمال في قناة السويس، يمكن تصميم القناة للسماح بحركة المرور في كلا الاتجاهين في وقت واحد، مما يسمح للسفن بالمرور في كلا الاتجاهين في وقت واحد. لا يعد هذا المشروع مجرد تعزيز لوجستي؛

لماذا مشروع قناة بن جوريون؟

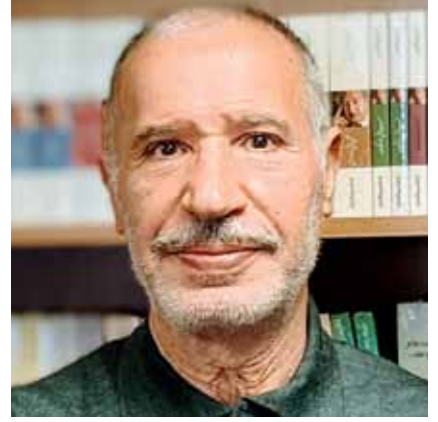
يأتي هذا المشروع انطلاقاً من الحاجة إلى كبح جماح صعود القوة الاقتصادية للصين، وكبح جماح مشروعها الجاري «طريق واحد، حزام واحد».

يهدف المشروع الصيني إلى بناء خط سكك حديدية يبدأ من مقاطعات الصين في الغرب باتجاه غرب آسيا وتأمين الطرق المائية حول



أقوال

إعداد: رضوى شريف



● الباحث الفرنسي كريستيان جاكوب، المتخصص في علم الخرائط يرى أن «الخريطة هي انعكاس للذهن قبل أن تكون صورة للأرض». وما كنت لأستحضر هذه المقولة لولا القصف المتتالي من تصريحات مثيرة للاستفزاز والاستغراب معاً، مصدرها واشنطن دي سي، وتحديداً البيت الأبيض. تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترمب، حول غزة، تبرز انعكاساً ذهنياً لخريطة أميركية جديدة، تعود بنا إلى الوراء مئات السنين، إلى عهد الإمبراطورية الرومانية، حيث تبدو صورة جيوشها الزاحفة في مختلف القارات لفرض سلام بصيغة وصيغة رومانيتين على العالم، يضمن سيطرة روما على أمم الأرض بلا منازع، وتواصل تدفق الأموال عليها.

د. جمعة بو كليب

الشرق الأوسط، 9 فبراير/شباط 2025

● نحن أمام بدايات طوفان حقيقي في الداخل الأميركي، لا يتوقع أن يصل إلى مبتغاه دون مقاومة، سواء كانت مباشرة عبر مظاهرات أو احتجاجات كبرى، أو قيود وعقبات تضعها المؤسسات الراهنة قبل تفكيكها، أو عبر ما تعرف بالمقاومة الصامتة من خلال البيروقراطيين أنفسهم، عبر تعييب الانضباط، والتأخر المتعمد في تنفيذ الأوامر وتغيير اتجاهاتها، والغياب المتعمد عن أماكن العمل، وكل أشكال الاعتراض التي تعرقل تطبيق الجديد المطلوب تنفيذه. والأهم هنا: هل ستسمح ما تُعرف بأجهزة الدولة العميقة بأن تصل أميركا إلى هذا الوضع؟ فلننتظر مفاجآت كبرى تبدو حتمية بنسبة كبيرة.

د. حسن أبو طالب

العربية، 18 فبراير/شباط 2025

● إن هذه المرحلة الفارقة في تاريخ المنطقة، كما سبق القول، لا تشبه المراحل السابقة حين كانت الأطراف الإقليمية تقنع بتحقيق انتصارات جزئية في صراعها على الهيمنة والنفوذ كما حدث في 2006، فلقد باتت هذه الأطراف تستعجل الحسم واقتناص ما تعتبره فرصة سانحة، ولأن هذا الحسم سيكون في الحالتين على حسابنا نحن العرب فليتنا ندرك الحاجة الملحة للتحرك من أجل الاتفاق ولو على حد أدنى من المصالح المشتركة لتكون أساساً لمشروع ينبع من قبل فوات الأوان.

د. نيفين مسعد

عروبة 22، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2024

● في كتابه «الحرب»، نقل «بوب ودورد»، عن وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن»، أنه سأل رئيس الوزراء الإسرائيلي «نتنياهو» عما سوف يفعله إزاء الفلسطينيين في غزة بعد السيطرة عليها، فكانت الإجابة أن الحل بسيط، فسوف يقوم بتشكيل ممر آمن يصل بين غزة وسيناء، فيندفع الفلسطينيون إلى هناك. الخطة فشلت نتيجة الموقف المصري الحازم إزاء خطة التهجير القسري، ولكن ما قيل كان عاكساً لأطماع قائمة ليس فقط لمزيد من الأراضي، وإنما أن ذلك جزء من مشروع لحل المأزق الديمغرافي الإسرائيلي، وهو مهما كانت السيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية، فإن الديمغرافيا الفلسطينية المتفوقة الآن سوف تكون شوكة في الحلق الإسرائيلي سواء بالنضال من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة أو بالحصول على المساواة الكاملة مع الإسرائيليين في دولة واحدة مفروضة إسرائيليًا على الشعب الفلسطيني.

د. عبد المنعم سعيد

المصري اليوم، 14 يناير/كانون الثاني 2025

الخليج بودكاست



المهمة المقدسة، وهي فضح مخططات طهران، وإلقاء الضوء على التاريخ الأسود لملاي إيران ذوي العمائم السوداء، فضلاً عن كشف ما يحدث في الداخل الإيراني من أحداث قد تخفى على المتابعين العرب، ومساندة الشعوب الإيرانية في سعيها إلى التحرر من ديكتاتورية آيات الله المزعومين، وكشف ما يرتكبونه من جرائم جسام في حق شعوبهم، خصوصاً الأحوازيون العرب الذين يناضلون منذ عام 1925 من أجل دولتهم العربية المستقلة، والأكراد والبلوش والتركمان، وغيرهم من الأقليات المضطهدة داخل إيران.

هذه - باختصار- هي رسالة الخليج بودكاست، وتلك هي بعض أهداف المهمة النبيلة التي يسعى إلى تحقيقها، وعلى الله قصد السبيل، والله وليّ التوفيق والسداد.

شريف عبد الحميد

■ ■ الخليج بودكاست، هو نافذة معرفية وثقافية جديدة يفتحها «مركز الخليج للدراسات الإيرانية» للمهتمين بالشأن الإيراني في العالم العربي، وخارجه، وذلك ضمن أنشطة المركز الذي بات بمثابة حائط صد ومانعة صواعق في مواجهة مشروع نظام الملالي للسيطرة على مقدرات الأمة العربية، خصوصاً بعد أن أصبحت طهران صانعة القرار السياسي في 4 عواصم عربية عريقة، هي بيروت وبغداد ودمشق وصنعا.

وهذه الحقيقة المريرة، التي يعلمها القاصي والداني، توجب علينا جميعاً وليس أسرة «مركز الخليج» فقط، الوقوف في وجه مطامع الملالي، والعمل على كشف مخططات نظام الولي الفقيه الرامية إلى جعل عالمنا العربي ألعوبة في أيدي هذا النظام، الذي عاث في بلادنا زمناً طويلاً فساداً وإفساداً.

لذلك، سيأخذ صنّاع الخليج بودكاست على عاتقهم هذه

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتم «شؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ التقرير الاستراتيجي السنوي

«الحالة الإيرانية 2019»

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج

للدراستات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة



■ جيش الظل الإيراني

إمبراطورية الميليشيات الشيعية

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج

للدراستات الإيرانية، ط.أولى 2021، 259 صفحة.



■ التقرير السنوي

بلاد المشائق المعلقة

حالة حقوق الإنسان في إيران 2021

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 220 صفحة



■ طابور إيران الخامس في الوطن

العربي

«متشيعون مدفوعو الأجر»

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج

للدراستات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة



■ التقرير الاستراتيجي السنوي

«الحالة الإيرانية 2021»

تحرير: شريف عبد الحميد

تقديم: د. جهاد عوده

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج

للدراستات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة



■ ربع قرن على اعتقال مانديلا

الشرق

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج

للدراستات الإيرانية، ط.أولى 2024، 206 صفحة.



مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»



إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني، كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب». وفي إبريل 2015، دشّن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسما (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الموسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم. وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاصة» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عصابة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملاي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغلوا وعدوانا. وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط،

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهايار، ادموا الحملة»، مؤكداً أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

والى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرفنا بيعها» بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقاً من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذبولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطراً على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلاً عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إما ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس

إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نساءهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى وسماع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به طهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالباً طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قل تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولاً والعربي ثانياً والإسلامي ثالثاً، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضاً، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر» إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولاً، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح

-الدونات - كورن فليكس- كيك بريما،

- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء.

- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».

- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شعبي إسماعيلي.

- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمنم كولا».

ثانياً، الملابس:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء
- «الدمام والخبر والأحساء».

- عبايات «بوكان».
- «بو حليقة» للعبايات.

- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.

- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.

- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثاً، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخبر- طريق الجبيل»

- مفروشات بو كان.

- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

- رابعا، المصوغات والمجوهرات:
- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».

- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».

- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».

- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».

- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.

- مجوهرات الصبايا

شؤون إيرانية

مجلة «شؤون إيرانية» ليست مجرد مطبوعة، بل هي جزء من مشروع إعلامي ثقافي كبير، ينطلق من مبادئ قومية عربية، الهدف منه هو مواجهة آلة الإعلام الإيرانية الجبارة، التي تروج - ليل نهار- الأكاذيب ملالي طهران، وادعاءاتهم الزائفة، كأحد أدوات بناء مشروعهم التوسعي العدواني في الشرق الأوسط.

ينفق النظام الإيراني أموالاً طائلة على الترويج الثقافي، لخدمة مشروعه الفارسي التوسعي، في هذه المنطقة الشاسعة من العالم، وقد بلغت موازنة إيران الثقافية عام 2018 حوالي 2500 مليار تومان، ذهب منها 386 مليار تومان إلى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، والباقي صُرف على النشاطات الدعائية والترويجية الثقافية الإيرانية.

لذلك، كان لابد من صدور «شؤون إيرانية» من أجل فهم العقلية الإيرانية، وبيان مدى خطورة المشروع الفارسي الإمبراطوري على الأمة العربية، ولمعرفة كيف تفكر إيران، وما هي أبعاد مخططات الملالي الرامية إلى السيطرة على مقدرات المنطقة، وتصدير الثورة إلى شعوبها، تحت دعاوى براقّة من قبيل «نصرة المستضعفين في الأرض»، أو الوقوف في وجه «الاستكبار العالمي»!

وكان لابد من «شؤون إيرانية»، لأن النظام الإيراني يسعى منذ عدة عقود إلى استغلال «القوة الناعمة»، بمختلف أدواتها، لفرض هيمنته ومد نفوذه الثقافي إلى الساحات العربية والإقليمية والدولية، مع المزوجة بين الأدوات الناعمة ومبدأ القوة الخشنة في سياسته الخارجية؛ في محاولة لمحو الهوية العربية عن المنطقة، بحيث تكون لإيران اليد العليا في المنطقة العربية.

صدرت المجلة لكي تسد بعضاً من الفراغ الكبير في الإعلام العربي المعاصر، الذي لم يتنبّه - باستثناءات قليلة- إلى أهمية مواجهة إيران إعلاميًا، وأهمية فهم ما يدور داخل أوراق الحكم في طهران، وتعميق مشاعر الرفض الشعبي لنظام «الولي الفقيه»، فضلاً عن دراسة اتجاهات الشعوب الإيرانية، ونصرة قضايا استقلال هذه الشعوب المضطهدة، وخصوصاً شعب الأحواز العربي التي تحتل إيران بلاده منذ أكثر من 75 عامًا، والكرد الذين ضاعت دولتهم «جمهورية مهاباد» عام 1946.

وسعت «شؤون إيرانية» منذ صدورها إلى القيام بواجبها على أكمل وجه ممكن، من أجل فضح نوايا الملالي، وتعرية مشروعهم الطائفي، حتى يعلم القاصي والداني أهمية الوقوف في وجه إيران، لكي لا تتحول إلى «فزعاة» تُخيف الشعوب العربية!

ومجلة «شؤون إيرانية» هي مجلة «أسبوعية» تصدر شهريًا مؤقتًا، نحاول فيها كشف النقاب عن خفايا «الشؤون الإيرانية»، سواء على مستوى الداخل أو الخارج، وبيان ما يُراد لنا نحن العرب من دمار وخراب، ضمن مشاريع طهران الممتدة إلى أزمنة غابرة، والخارجة من بطون كتب التاريخ، لكي نتحكم في واقعنا المعاصر بمنطق العنجهية والوصاية والعنصرية «الفارسية» البغيضة.

صوت كل الشعوب المقهورة

كردستان

د. مختار غباشي:

«نداء السلام» يؤكد
أن أوجلان قائد
ذو رؤية تاريخية



بعد نداء «أوجلان»...
«زلزال سياسي» في تركيا

مع
العدد